الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

ملحقة السوقر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاديات العمل

بعنوان

قراءة في مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2018 دراسة حالة (ولاية تيارت)

اعداد الطالبين:

– سعيداني فواز كمال

– براهيمي عبد الرحمان

تحت اشراف الاستاذ:

الدكتور: ساعد محمد

لجنة المناقشة :

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
بلكرشة رابح	أستاذ محاضر – أ–	**رئيسا**
ساعد محمد	أستاذ محاضر – ب–	**مشرفا مقررا**
صافا عبدالقادر	أستاذ محاضر – ب–	**عضو مناقشا**

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور "ساعد محمد" على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وإرشادات خلال إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مدير ملحقة السوقر الاستاذ الدكتور جغدان خالد والى كل الاساتذة والطاقم العامل بالكلية، والامتنان لكل شخص امدنا بيد العون والمساعدة.

الاهـــداء

إلى الأمة الإسلامية.

إلى كل من يسعى إلى العلم النافع للأمة.

إلى روح ابي الطاهرة وامي الغالية.

إلى إخوتي وباقي الأسرة.

إلى كل من لم يتسن ذكره أهدي له هذا الجهد العلمي، عسى أن ينفع به الله الجميع.

سعيداني فواز كمال

الاهـــداء

اهدي هذا العمل الى الوالدين العزيزين والى اسرتي الصغيرة خصوصا ابنايي محمد طه والكتكوتة عائشة نور الايمان كما أهديه الى كل العائلة والأصدقاء وزملاء الدراسة وإلى كل موظفي مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.

براهيمي عبدالرحمان

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

تشكرات ..... –

الاهداء ..... –

فهرس الموضوعات ..... –

مقدمـــة ..... أ

الفصل الاول:ماهية الزراعة والتنمية الاقتصادية..... 7

تمهيد 8

المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول الزراعة 9

المطلب الاول:تعريف الزراعة وأنماطها 9

المطلب الثاني:انواع الانتاج الزراعي 15

المطلب الثالث:الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للزراعة 18

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية 22

المطلب الاول: تعريف التنمية الزراعية وسياساتها 22

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية للتنمية الزراعية 26

المطلب الثالث: اهمية واهداف التنمية الزراعية 28

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية 31

المطلب الاول: التنمية الاقتصادية وأهدافها..... 31

المطلب الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية 36

المطلب الثالث: التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية 38

خاتمة الفصل الاول 42

الفصل الثاني:اداء القطاع الزراعي بالجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2017 43

تمهيد 44

المبحث الاول:الامكانيات الزراعية في الجزائر 45

المطلب الاول:الموارد الطبيعية..... 45

المطلب الثاني:الموارد البشرية والمالية 48

المطلب الثالث:البحث والتكوين والارشاد الفلاحي 51

المبحث الثاني:السياسات الزراعية 55

فهرس الموضوعات(تابع)

المطلب الاول:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 55
المطلب الثاني: برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي 59
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 2015-2019 62
المبحث الثالث:الوضع العام للانتاج الزراعي في الجزائر (2010-2017)... 66
المطلب الاول: انتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر 66
المطلب الثاني: انتاج الخضر والفواكه في الجزائر 69
المطلب الثالث: انتاج اللحوم والاسماك والحليب في الجزائر 72
خلاصة الفصل الثاني 75
الفصل الثالث:دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في النهوض بالاقتصاد الجزائري – ولاية تيارت نموذجا- 76
مقدمة الفصل الثالث 77
المبحث الاول:بطاقة تقنية للولاية 78
المطلب الاول:التقسيم الاداري والجغرافي 78
المطلب الثاني:الامكانات الزراعية للولاية 80
المطلب الثالث:المصالح الفلاحية للولاية 83
المبحث الثاني:السياسات التمويلية المتبعة بالولاية ومساهمتها في التنمية المحلية 86
المطلب الاول:قرض التحدي 86
المطلب الثاني:القرض الرفيق 91
المطلب الثالث: قرض ANGEM-ANSEJ-CNAC 94
المبحث الثالث:النموذج التنموي المحلي للقطاع الزراعي بالولاية 100
المطلب الاول:شعبة الحبوب، البقول الجافة، الخضروالفواكه 100
المطلب الثاني:شعبة الانتاج الحيواني 105
المطلب الثالث:مساهمة القطاع الفلاحي في إمتصاص البطالة بالولاية 107
خلاصة الفصل الثالث 110
خـاتمـــة 111
قائمة المراجع ..... -

قائمة

الجـــداول

قائمة الجداول

الرقم	البيان	صفحة
1-2	التركيب العمري لقوة العمل الزراعية لسنة 2018 مقارنة مع باقي القطاعات الاخرى بالجزائر	49
2-2	انتاج الحليب والأسماك للفترة ما بين 2009- 2016 بالجزائر	74
1-3	دوائر وبلديات ولاية تيارت	79/78
2-3	تقسيم السكان حسب المدينة والريف لسنة 2018 بولاية تيارت	82
3-3	قروض التحدي الممنوحة خلال الفترة 2013-2018 بتيارت	89
4-3	قروض الرفيق الممنوحة خلال الفترة 2010-2018 بتيارت	93
5-3	قروض ANSEJ-ANGEM-CNAC الممنوحة خلال الفترة 2010-2018 بتيارت	96
6-3	تطور انتاج الحبوب و الاعلاف في الفترة 2010-2018 بولاية تيارت	100
7-3	كمية الانتاج بشعبة الحبوب بولاية تيارت	101
8-3	تطور انتاج الحبوب الجافة في الفترة 2010-2018 بتيارت	102
9-3	كمية انتاج الحبوب الجافة بولاية تيارت	102
10-3	تطور انتاج الخضر والفواكه بولاية تيارت	103
11-3	كمية انتاج الخضر والفواكه بولاية تيارت	104
12-3	تطور الثروة الحيوانية بولاية تيارت	105
13-3	الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية بولاية تيارت	106
14-3	التركيب العمري النوعي بولاية تيارت	108/107
15-3	المناصب المنشأة لسنة 2018 والموزعة حسب قطاع النشاط بولاية تيارت	109

قائمة

الاشكـــــال

قائمة الاشكال

الرقم	البيان	صفحة
1-2	خريطة تضاريس الجزائر	45
2-2	عدد الصيادين المسجلين بالجزائر	50
3-2	عدد المناصب في قطاع الصيد البحري بالجزائر	50
4-2	متوسط انتاج الحبوب والبقوليات الجافة للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	66
5-2	متوسط انتاج المحاصيل الصناعية للفترتين(2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	68
6-2	المناطق الاكثر انتاجا للطماطم الصناعية بالجزائر	68
7-2	متوسط انتاج الخضر للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	69
8-2	المناطق الاكثر انتاجا للخضر لسنة 2017 بالجزائر	70
9-2	متوسط انتاج الاشجار المثمرة للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	71
10-2	المناطق الاكثر انتاجا للتمور لسنة 2017 بالجزائر	71
11-2	متوسط انتاج الماشية للفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	72
12-2	تطور انتاج اللحوم بين الفترتين (2000-2009) و(2010-2017) بالجزائر	73
13-2	مناطق انتاج اللحوم الحمراء لسنة 2017 بالجزائر	74
1-3	تقسيم الاراضي الفلاحية لولاية تيارت	80
2-3	مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض التحدي خلال الفترة 2013-2018 بولاية تيارت	90
3-3	مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض الرفيق خلال الفترة 2013-2019 بولاية تيارت	94

4-3	مقارنة عدد مستفدى اجهزة ANSEJ-ANGEM-CNAC خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2019 بولاية تيارت	**97**
5-3	مقارنة مبالغ الاستثمار لأجهزة ANSEJ-ANGEM-CNAC بولاية تيارت	**98**

مقـــدمـة

مقدمة:

تعد الزراعة اول نشاط عمل الانسان على تطويره، فهي بمثابة وسيلة لتلبية الحاجات الاساسية للانسان، كما يحظى القطاع الزراعي بإهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي تقوم به في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الإجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الإحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد.

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من ناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي الذي يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي.

الإشكالية:

اسهامات القطاع الزراعي في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني يمكن حصرها في المجال الإنتاجي وفي المجال السوقي، وفي المجال الموردي وكذلك الإسهام بالمواد الخام، غير أن الملاحظة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، أن مثل هذه الإسهامات وغيرها إن وجدت تتفاوت في أهميتها وثقلها بالنسبة للاقتصاد الوطني تبعا لتوفر الشروط اللازمة لذلك، وأيضا

تماشيا ومرحلة التنمية التي وصلها الاقتصاد، ولكن دون نفي مثل هذه الإسهامات على الإطلاق، إذ أنها تبقى قائمة ولو نسبيا، وتكون نتيجتها النهائية زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة للسكان والتي هي من بين الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية والاشكالية المطروحة هي:

ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الزراعية وما هي اهم مقوماتها؟
- ما هي السياسات الزراعية المتبعة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر؟
- ما هي الامكانيات والقدرات التي تزخر بها ولاية تيارت ومدى نجاعتها؟

فرضيات البحث:

- من المحتمل أن للزراعة نمط واحد ألا وهو النمط البدائي.
- من المحتمل أن السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر كلها عرفت إخفاقا.
- من المحتمل أن يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي بصفة خاصة و تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

اهمية البحث:

تتجلى اهمية هذا البحث في كونه يساهم في اثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي، من خلال ما يتوصل اليه من نتائج ، كما يسلط الضوء على مقومات التنمية الزراعية والاقتصادية، من خلال عرض واقع هذا القطاع في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية كقطاع بديل للمحروقات.

اهداف البحث:

- ابراز الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقطاع الزراعي.
- عرض واقع القطاع الزراعي بالجزائر بصفة عامة، ولاية تيارت بصفة خاصة.
- تسليط الضوء على القطاع الزراعي كإستراتيجية تنموية كفيلة بجعل هذا القطاع الإستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- معرفة ما حققته البرامج المنفذة من أهداف مسطرة ونجاعتها على مستوى ولاية تيارت من خلال عرض اهم احصائيات هذا القطاع.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من اجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة ولاية تيارت، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال إحصاءات المديرية الولائية للمصالح الفلاحية.

حدود البحث:

تم اجراء هذه الدراسة في الجزائر ولاية تيارت تحت اطار زماني 2010-2018 وتم اختيار هذه الفترة ذلك من اجل معرفة اهم التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر واهم الاصلاحات والسياسات الزراعية التي مرت بها بغية معرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد المحلي و الوطني.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة الموجودة بحوزتنا تطرقت إلى جانب معين من قطاع الزراعة :

1- **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه، اعداد

هيشر احمد التيجاني، فرع اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، سنة 2016، حاول فيها تقييم دور القطاع الزراعي من خلال مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الزراعة ، ومن خلال الادوات الاحصائية التي طبقها اراد توضيح اهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي وفي ختام الاطروحة توصل الى نتيجة مفادها ان قطاع الزراعة ساهم في التنمية الاقتصادية الى جانب القطاعات الاخرى. أما الاختلاف فيكمن في أننا حاولنا تسليط الضوء على مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية في حين تناولها من خلال دراسة قياسية.

2- **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، اعداد فوزية غربي، فرع اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2008، حيث لمحت في دراستها ان الامن الغذائي اصبح هاجسا بالنسبة للدول النامية، كما ارادت الباحثة الاجابة عن الاشكالية: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟ وتوصلت الدراسة الى ان القطاع الزراعي غير مستقر ويعجز عن تلبية الطلب المحلي واللجوء الى الاستيراد وبالتالي تستمر تبعيتها للخارج وعليه سوف تكون مهمة القطاع الزراعي، ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة ، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الامن الغذائي.أما وجه الاختلاف فيكمن فأنه عالج الموضوع من خلال دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي بصفة خاصة و دراستنا كانت عامة.

3- **الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**، اطروحة دكتوراه، اعداد فوزي عبد الرزاق، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، حاول الباحث التعرف على الملامح العامة لهذا الفرع وبالخصوص في الجزائر، ومقارنته بعض الدول العربية الاخرى، وهذا من

حيث مساهمته في تغطية الطلب وكذلك مدى استهلاك الفرد الواحد لبعض السلع والمواد الخاصة بفرع الصناعات الغذائية، وتناولت هذه الاطروحة مشكلة الامن الغذائي و تعرضت للفجوة الغذائية و خاصة في الجزائر الممثلة للحالة المدروسة ثم حددت محدداتها وعلاقة الصناعات الغذائية بتغطية هذه الفجوة لكونها مصدر لمنتجات القطاع الفلاحي و محرك له، أما الاختلاف بين الدراستين فيكمن في أن هذه الدراسة ركزت على الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الزراعي. ودراستنا سلطت الضوء على مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الجزائري.

أسباب البحث:

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع، ويمكن تقسيمها الى:

أ/ الأسباب الذاتية:

- الانحياز في الدراسة الى مواضيع تنموية.
- الرغبة في البحث في السياسات والإصلاحات الزراعية الجزائرية المطبقة ودورها في تحقيق التنمية الزراعية وكيف تؤثر هذه الاخيرة في تطوير الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بالفلاحة كون ولاية تيارت قطبا فلاحيا تزخر بكل مقومات التنمية الفلاحية.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- يعتبر الموضوع داخل ضمن التخصص اقتصاديات العمل.
- كون قطاع الزراعة حلقة وصل مع جميع القطاعات الاخرى.
- توضيح الوضعية التي وصل اليها قطاع الزراعة في الجزائر ومدى تجاوبه مع السياسات والاصلاحات الحاصلة في هذا الميدان.

- يعتبر موضوع البحث من المواضيع المهمة والتي يجب التطرق اليها بصفة دورية وذلك لمسايرة التطورات الحاصلة بهذا القطاع ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

تقسيمات البحث:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاث فصول ،حيث تطرقنا في الفصل الاول الى مفاهيم حول الزراعة وبدوره قسم الى ثلاث مباحث حيث عرجنا في المبحث الاول الى تعريف الزراعة وانواعها وخصائصها، اما المبحث الثاني فضم مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية ، سياستها وموردها الاقتصادية مع ذكر اهدافها وأهميتها، في حين تناولنا في المبحث الثالث ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها، مقوماتها ومعوقاتها، اما الفصل الثاني فقد تطرقنا الى اداء القطاع الزراعي بالجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2018 وبدوره قسم الى ثلاث مباحث حيث ذكرنا في المبحث الاول الامكانيات والموراد المادية، المالية والبشرية الزراعية في الجزائر، اما المبحث الثاني فضم السياسات والبرامج الزراعية المعمول بها من سنة 2000 الى وقتنا الحالي، في حين تناولنا في المبحث الثالث الوضع العام للإنتاج الزراعي للفترة 2010-2017 مع ذكر مقارنة حجم الانتاج الزراعي بين العقدين (2000-2009) (2010-2017)، ويليه الفصل الاخير المتمثل في دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في النهوض بالاقتصاد الوطني واخذنا ولاية تيارت كنموذج، حيث ذكرنا في المبحث الاول بطاقة تقنية للولاية بما فيها التقسيم الاداري والجغرافي والخصائص الطبيعية والاقتصادية للولاية، اما المبحث الثاني فتطرقنا الى اهم السياسات التمويلية للقطاع الزراعي بالولاية واهم القروض المتحصل عليها في مجال الزراعة، وعرجنا في المبحث الثالث الى النموذج التنموي المحلي للقطاع الزراعي لولاية تيارت، محاولين التطرق الى الشعب الفلاحية ومساهمتهما في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ، كما درسنا تطور العمالة بحسب قطاعات النشاط بالولاية، ومساهمة القطاع الزراعي في امتصاص البطالة المحلية

الفصل الاول

ماهية الزراعة والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

في الماضي كانت الزراعة تعتمد على الجهد الإنساني أساسا وأدوات بسيطة و قدر متواضع من المعارف وكان مفهوم الزراعة قاصرا على (فلاحة الأرض) والانطباع الذي تتركه في الذهن هو فلاح وزوج من الثيران ومحراث وثمارها لا تكاد تكفي إعالة الزارع وأسرته، و لكي يصل المجتمع إلى المستوى المطلوب من التطور وتوفير الاحتياجات الخاصة بجميع سكانه، سواء من الناحية الغذائية أو توفير مجالات واسعة للعمل، وبناء المشاريع الكبيرة، يجب الاهتمام بجميع المجالات التي تؤدي إلى تحقيق ذلك وخاصة الزراعة والتي هي احد الركائز الاساسية لقيام الاقتصاد الوطني لذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع وتنميته وتطويره لتحقيق الاهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق سنتطرق الى هذا القطاع بصفة عامة، وهذا المصطلح بصفة خاصة من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول الزراعة

سنتطرق في هذا المبحث الى مفاهيم اساسية للزراعة مع ذكر مختلف اصنافها

المطلب الاول: تعريف الزراعة وأنماطها

أولا: تعريف الزراعة

- **لغة:** زراعة تأتي من "زَرَعَ" الحبَّ زرْعاً أي بَذَرهُ، وحرَثَ الأرض للزراعة أي هيئهَا لبذر الحب[1] و المصطلح اللاتيني لكلمة الزراعة (Agricultura) مشتقة من كلمة AGRI أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURA أي العناية والرعاية.[2]
- **اصطلاحا:** وهي تهيئة التربة حيث نجعل منها بيئة مناسبة لزراعتها بمختلف المحاصيل فالزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها قصد انتاج الزروع والحيوانات اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية كما كانت الزراعة قديماً تعني (علْمُ فلاحة الأراضي) غير ان هذا التعريف لا يفسر النشاطات الزراعية الحديثة حيث اصبحت لا تقتصر فقط على عناية الارض او التربة بل تهتم ايضا بنشاطات اخرى كتربية الحيوانات وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من الات اسمدة بذور وادوية بما فيها حفر الابار، بناء السدود واقامة مراكز التخزين والتكوين والارشاد الفلاحي وغير ذلك من الاعمال والخدمات اللازمة للنشاط الزراعي.
- **تعريف منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (F.A.O):**وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

[1] www.almaany.com، 03 مارس 2019، 17.00

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،د.ط، بيروت، لبنان، 1983، ص87

- **أما التعريف الواسع:** فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.[1]

وعلى اثر التعريفات السابقة ذكرها نبين الفرق بين الفلاحة والزراعة فالفلاح هو الذي يعمل في الأرض بنفسه ويبذل جهده فيها سواءٌ كان مالكاً للارض أم مُستأجراً لها فالفلاحة هي نشاط اقتصادي مختزل ضمن النشاط الزراعي الأكبر(الزراعة)، والذي يملك النشاط الفلاحي أناسٌ أصحاب رأس مالٍ قليلٍ ومساحات زراعيّة صغيرة والمزارع هو الذي يملك الأرض ولا يشترط أن يعمل فيها بنفسه في الغالب ، وهو يملك المساحات الزراعيّة الكبيرة التي يعمل فيها الفلاّحون ، وواجبه هو الإشراف على العمل وتوفير المستلزمات اللازمة لعملية الزراعة والاهتمام بالنشاطات الزراعيّة الأخرى.

[1] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،رسالة ماجستير،تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011 ،ص 18

ثانيا: انماط وأصناف الزراعة

تختلف انماط الزراعة من مكان الى اخر تبعا لمدى استغلال الانسان للبيئة والارض ومدى تكيفه معها وتنقسم الزراعة الى عدد من الانواع تختلف فيها مساحة الرقعة الزراعية وكثافة العمالة ونوع المحصول ومدى استقراره، واخيرا النظام الاجتماعي فيها.

أ. **الزراعة المتنقلة (البدائية)** :ويسود هذا النمط مناطق الغابات الاستوائية الكثيفة وتتميز بانخفاض كثافة السكان ووجود تربة فقيرة من المواد العضوية، اما اهم مناطق انتشار هذا النمط فتتمثل في مجموعة دول البرزخ الامريكي في امريكا الوسطى ومنطقة حوض الامازون واقليم الكونغو في افريقيا وجزر الهند الشرقية وجنوب الفلبين، و الزراعة المتنقلة بسيطة، فهي تعتمد على الوسائل البدائية وفيها لايتم حراثة الارض ولاتستخدم الاسمدة ولاتتبع الدورة الزراعية واهم مايقوم المزارع بانجازه وهو تهيئة الارض واعدادها للزراعة وذلك بقطع الاشجار واضرام النار فيها وحرقها والقيام بزراعتها بطريقة بدائية ، في هذا النمط من الزراعة يكون العمل جماعيا اذ يشترك رجال القرية في تهيئة الارض والقيام بالاعمال الشاقة وتساهم النساء في العمليات الزراعية، حيث يكون الهدف الرئيسي في الزراعة المتنقلة هو توفير المواد الغذائية للاستهلاك المحلي.[1]

ب. **الزراعة الكثيفة** :يوجد هذا النمط في المناطق المزدحمة بالسكان حيث يشتد الضغط على الاراضي الزراعية وترتفع فيها قيمة الارض مما يستوجب رفع مستوى الانتاج وزيادة انتاجية الارض وذلك يتطلب كثافة عالية من العمل و راس المال واتباع الدورة الزراعية وضمان استمرار الانتاج في الارض على مدار السنة، وتسود الزراعة الكثيفة في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في المناطق الزراعية التي ترتفع فيها كثافة السكان كما هو الحال في مناطق السهول الفيضية لانهار جنوب شرق اسيا وفي دلتا

[1] محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 67

النيل في مصر، وتتسم الزراعة الكثيفة بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها من انماط الزراعة الاخرى اهمها:

- ارتفاع الانتاجية في وحدة المساحة ويعود ذلك الى كثافة استخدام عناصر الانتاج.
- انتشار البطالة المقنعة وكثرة عدد العاملين في وحدة المساحة.
- قلة استخدام الالات الزراعية لتوفر عنصر العمل الرخيص .
- لاتحتل الثروة الحيوانية مكانة مهمة وذلك لصغر مساحة الملكيات الزراعية.
- التاكيد على زراعة المحاصيل الغذائية ذات الانتاجية العالية كزراعة الارز كالصين.[1]

ج. **الزراعة الواسعة** :يسود هذا النمط قارة استراليا والتي تقل فيها الكثافة السكانية وتتسع فيها المساحات الصالحة للانتاج الزراعي ولذا يعتمد هذا النمط على الالات في انجاز معظم العمليات الزراعية لمعالجة مشكلة النقص في توفير الايدي العاملة وعلية تسود الزراعة الواسعة في الاراضي السهلية التي تسهل عمل الالات الزراعية كما يتم التاكيد على زراعة المحاصيل التي يمكن استخدام الالات في انتاجها على نطاق واسع كالقمح والقطن والذرة.

تتميز الزراعة الواسعة باتباع الدورة الزراعية وقلة الاهتمام بالارض وانخفاض الانتاجية مقارنة مع الزراعة الكثيفة في حين تكون انتاجية العامل مرتفعة مما يساعد في ارتفاع المستوى المعيشي للعاملين، يشترط لنجاح الزراعة الواسعة توفر الخبرات الفنية كما يتطلب وجود وسائل النقل الرخيصة لتوفير متطلبات الانتاج ونقل المنتجات الزراعية، وتعد مناطق سهول البراري في الولايات المتحدة الامريكية وكندا والبمباس في الارجنتين من اهم المناطق التي تسود بها الزراعة الواسعة كما ينتشر هذا النمط في سهول اوكرانيا وغرب سبيريا ضمن مزراع الدولة والتعاونيات الزراعية.[2]

[1] احمد مندور- احمد رمضان،اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،مطابع الامل،بيروت، لبنان، 1990،ص 78
[2] عبد الوهاب مطر الداهري،اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1،بغداد، العراق، 1969،ص 48

وعلى الرغم مما يتمتع به نمط الزراعة الـواسعة من مميزات ايجـابية منها الانتاج الكبير واتباع نظام التخصص واستخدام الالات وتوفير الخبرة الزراعية الى جانب توفر رؤوس الامـوال وانخفاض تكـاليف الانتـاج والانتاج لغرض التجارة ،الا ان هناك عيوب نذكر منها:

- تذبذب كمية الانتاج وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي تعتمد على الامطار.
- عدم الاهتمام بالتربة وانخفاض انتاجية الوحدة المساحية.
- قلة استخدام الاسمدة وعدم اتباع الدورة الزراعية.
- خضوع الانتاج لعنصر المخاطرة ، وقد يتعرض المنتجين لاضرار كبيرة في حالة اصابة المحصول بالافات والامراض.
- عدم الاستثمار الامثل لعناصر الانتاج فالارض تزرع لموسم واحد خلال العام وتبقى الالات وبقية عناصر الانتاج معطلة في بقية ايام السنة.
- لايحتل الانتاج الحيواني مكانة تذكر في هذا النمط مما يحرم المزراعين من مصدر دخل اضافي.

د. **الزراعة العلمية التجارية** : يقوم هذا النمط من المزارع العلمية فى المناطق المدارية المطيرة التي استعمرها الاوروبيون لانتاج الغلات المدارية مثل قصب السكر والشاي والموز والاناناس والمطاط والكاكاو ونخيل جوز الهند والجوت .

وساعد على انتشار هذا النمط من الزراعة رخص الاراضى الزراعية فى المناطق المدارية ورخص الايدى العاملة فيها هذا فضلا عن الحماية التي يوفرها المستعمر وتنتشر هذه المزارع العلمية التجارية فى حوض الكونغو وشرق افريقيا واندنوسيا والفلبين وسواحل امريكا الوسطى، وتقوم الزراعة فى هذه المزارع تحت اشراف الخبراء الأجانب وتعتمد علي تمويل رؤوس الاموال

الاوربية والأمريكية، وتطبق فيها أحدث الطرق العلمية فى الزراعة وتقوم الشركات الاجنبية المشرفة على ادارة المستعمرات القديمة باعدادا السلع المدارية للتصدير.[1]

هـ. **الزراعة المختلطة** :تعد الزراعة المختلطة من اهم الانماط الزراعية وأكثرها انتشارا في الوقت الحاضر وفيها يهتم المزارعون بتربية الحيوان الى جانب اهتمامهم بالأرض وتطبيق الدورة الزراعية ، كما تتنوع المحاصيل المنتجة اذ بالإضافة الى انتاج الحبوب الغذائية تزرع اشجار الفاكهة والخضروات وبعض المحاصيل النقدية وقد يساعد هذا التنوع في المنتجات الزراعية في تعدد مصادر دخل المزارعين ورفع مستوياتهم الاقتصادية فضلا عن تجنبهم للمخاطر الاقتصادية التي قد تنشأ بسبب تعرض المحاصيل للامراض والافات الزراعية.

تمتاز الزراعة المختلطة بالتكامل بين الانتاج النباتي والحيواني اذ تمكن المزارعين من اتباع الدورة الزراعية التي تساهم في الحفاظ على خصوبة التربة ورفع كفأتها الانتاجية وذلك بادخال محاصيل العلف ضمن الدورة الزراعية والاستفادة من السماد الحيواني في تحسين خصوبة التربة وبذلك تستغل عناصر العمل الاستغلال المناسب طيلة ايام السنة.

ويتمع المزارعون في الزراعة المختلطة بمعونة انتاجية وقدرة عالية على مواجهة التذبذب في كمية الطلب على المنتجات وتذبذب اسعارها فاذا ماانخفضت اسعار بعض المنتجات او قل الطلب عليها في الاسواق فأن بأمكانهم تقديمها كعلف للحيوانات ونظرا لارتفاع اسعار اللحوم وانخفاض تكاليف نقلها مع غيرها من المنتجات الزراعية فأن الانتاج الحيواني يحتل اهمية كبيرة في انتاج المزراع المختلطة.[2]

[1] احمد مندور- احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية،مرجع سبق ذكره، ص 79
[2] كامل بكري واخرون،الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية ، دط، بيروت،1989،ص 236

المطلب الثاني:انواع الانتاج الزراعي

أولا. الانتاج النباتي: تصنف المحاصيل الحقلية حسب الاهمية الاقتصادية الى:

أ. **محاصيل الحبوب:** يكون الهدف من زراعتها هو الحصول على حبوبها التي تدخل في غذاء الانسان وعلف الحيوان واهمها محاصيل القمح والشعير والرز والذرة الصفراء والبيضاء والدخن والشيلم والشوفان، وهناك جملة من العوامل الطبيعيه والبشرية التي تتحكم في تحديد نمط الغذاء واهمية الحبوب بالنسبة الى السكان في منطقة ما، وياتي المناخ في طليعة العوامل الطبيعية التي تشجع على زراعة بعض محاصيل الحبوب وقد تؤثر العوامل البشرية في تحديد اهمية الحبوب الغذائية وانواعها الرئيسية ودرجة اعتماد الشعوب عليها وتتمثل تلك العوامل في انماط الغذاء المتبعة والمستويات الاقتصادية والحضارية للسكان ومن الطبيعي ان تدخل الحبوب المنتجة في منطقة ما بنسبة كبيرة في غذاء سكانها الرئيسي، وقد تتدخل العوامل الاقتصادية في تحديد درجة الاعتماد على بعض انواع الحبوب في تغذية السكان فقد يتحول السكان من تناول الذرة الى تناول الرز والقمح في غذائهم اليومي ويرتبط هذا التحول بارتفاع مستوياتهم الاقتصادية اذ يميل السكان الى تناول الحبوب ذات القيمة الغذائية العالية عندما تشجع ظروفهم الاقتصادية على ذلك.[1]

ب. **محاصيل الالياف:** ويكون الهدف من زراعتها الحصول على انتاجها من الالياف كالقطن والقنب والجوت والسيسال وتستخدم الالياف الزراعية في صناعة الملابس والورق والاثاث المنزلية وغيرها وتعد النباتات من اهم المصادر التي يعتمد عليها الانسان في الحصول على حاجتة من الالياف كما يعد القطن والكتان والجوت من

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107

اهم مصادر الالياف النباتية اما الحيوانات فهي المصدر الطبيعي الثاني في تزويد الانسان ببعض انواع الالياف الحيوانية كالصوف والشعر والوبر والحرير الطبيعي وتصنف الالياف النباتية على اساس الجزء النباتي التي تؤخذ منة الى عدة اصناف هي (الياف بذرية، الياف لحائية، الياف ورقية،الالياف الخشبية، الالياف متفرقة).

ج. **المحاصيل السكرية:** ويكون الهدف من زراعتها الحصول على اجزائها التي ترتفع فيها نسبة السكر المخزون ومنها قصب السكر وبنجر السكر التي يعتبر من اهم المحاصيل السكرية التي يعتمد عليها الانسان في توفير مادة السكر الضرورية وذلك بسبب ارتفاع نسبة محتوياتة من مادة السكروز التي تستخلص منها مادة السكر.

د. **المحاصيل الزيتية:**والتي تزرع بهدف الحصول على الزيوت منها سواء كان ذلك الهدف المباشر من زراعتها كالسمسم وفول الصويا وزهرة الشمس او يكون انتاج الزيت انتاجا ثانويا كالقطن اوالكتان التي يكون الهدف الرئيسي من انتاجها هو الحصول على اليافها.

هـ. **الخضروات:** تعرف الخضروات بانها نباتات عشبية معظمها حولي وبعضها ذو حولين او اكثر ولكنها تزرع سنويا والقليل منها يعد من النباتات المعمرة وتمتاز الخضروات بتباين الاجزاء التي يستفاد منها الانسان في الاكل فالبعض منها يستفاد من جذورها ومنها الجزر واللفت والشونذر وبعضها يستفاد من ثمارها كالطماطة والباذنجان والفلفل وبعض الاخر تكون الاستفادة من سيقان النبات ومنها البطاطا والبصل والثوم كما يستفاد من الاوراق في بعض الخضروات ومنها الخس والسلق والسبانغ والكرفس وغيرها.[1]

[1] www.humanities.uobabylon.edu.iq،2019/04/10، سا 17:00

ثانيا. الانتاج الحيواني:

أ. **تربية الابقار:** الابقار من الحيوانات الزراعية المهمة وهي تفوق بقية الحيوانات في اعدادها ويحصل الانسان من الابقار على منتجاتها من اللحوم والحليب ومشتقاتة والجلود والعظام وبعض المواد البروتينية ومستخلصات الهرمونات فضلا عن استخدامها في العمل في كثير من البلدان وتوجد انواع عديدة من الابقار التي يختلف بعضها عن البعض من حيث الصنف والمنشأ والمظهر الخارجي وطبيعة الانتاج .

ب. **الأغنام:** تعتبر الاغنام من الحيوانات الاقتصادية المهمة التي تمتاز بسعة انتشارها اذ تجوز تربيتها في كافة الاقاليم المناخية باستثناء المنطقة القطبية الباردة ومناطق الغابات الاستوائية الغزيرة الامطار وتكون اهميتها كبيرة في المناطق شبة الجافة الصحراوية .

ج. **الدواجن:**يقصد بالدواجن تلك الانواع من الطيور التي تختلف بعضها عن بعض في اصلها وصفاتها وتشكل اهمية اقتصادية كبيرة للانسان وتشمل الدجاج والبط والإوز والحمام ويعد انتاج الدواجن احد المنتجات الحيوانية المهمة وتكون لحوم الدواجن وبيضها مصدرا مهما من مصادر البروتين الحيواني. [1]

د. **الاسماك:** بغض النظر عن الصيد البحري تعد مزارع الأسماك هي الشكل الرئيسي للزراعة المائية، في حين أن الطرق الأخرى يمكن أن تقع تحت نطاق الاستزراع البحري وتنطوي مزارع الأسماك على تربية الأسماك لأغراض تجارية في خزانات أو حاويات، غالبًا لأغراض الغذاء.

[1] صلاح وزان،تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1981،ص368

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للزراعة

اولا. الخصائص الاجتماعية:

أ. **نقص التعاون وتوحيد الكلمة** : غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الاسرية، مما يعقد اجراءات التحديث بسبب عدم الاتفاق عليه الذي يتطلب منهم موارد مادية كبيرة .[1]

ب. **ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة** : ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف ، اذ ان الكثير من العادات والتقاليد تتبع من دورة السنة الزراعية ولهذا فان اي ابتكار يدخل تعديلا على انشطة الزراعة يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة اكبر من تاثير نفس هذا الابتكار او ما يعادله لو كان في قطاع اخر، اين تكون فرص العمل وتدابير العمل المنزلي منفصلين، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ.[2]

ج. **الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة:** وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة وكذلك نظرا لاستعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة مما يخلق فائضا في العمالة.[3]

ثانيا. الخصائص الاقتصادية:

أ. **زيادة معدلات الخطورة في الانتاج الزراعي:**على الرغم من تقنيات الانتاج المتقدمة والراقية، فان هناك في الزراعة ايقاع طبيعي للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف مناخية بشكل كبير على نوعية الانتاج وكميته، حيث يصعب على المزارع التنبؤ بمقدار او مصير انتاجه بسببها، فالناتج الزراعي يتأثر تأثيرا كبيرا بالأحوال المناخية و بالظواهر البيولوجية التي لا سبيل الى التحكم

[1] فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية،اطروحة دكتوراه،فرع اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة، 2008، ص 21

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، المرجع السابق، ص 22

[3] رحمن حسن الموسوي ،الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1،الاردن،2013،ص 39

فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة .

ب. **ارتفاع نسبة راسمال الثابت:** اذ ان الجزء الاكبر من راس المال لا يتغير مع تغير الانتاج، وتقدر نسبة الاموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المستعملة، وتتمثل في الاصول كالمنشات والآلات وذلك عكس ما هو عليه في المجال الصناعي.[1]

ج.**موسمية الانتاج الزراعي:** يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف انتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة وغير زراعية كالتخزين والتبريد والتسويق، بمعنى ذلك انها تمتاز بطول الفترة بداية من تشغيل عوامل الانتاج الى غاية الحصول على المنتوج ، ويمكن ان تعزى موسمية الانتاج الزراعي الى سببين رئيسين اولهما ان الزراعة ترتبط بالعامل البيولوجي لما تتاثر بكثير من الكائنات الحية، وثانيهما ارتباطها بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية.[2]

د. **فترة الانتظار طويلة في الزراعة:** ان انتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي يتطلب عملية بيولوجية معقدة تحتاج الى الفهم والتطوير اذ يمكن ان يتم تنظيم الانتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة فمثلا يحتاج الانتاج في المزارع الكبرى الى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة.[3]

هـ. **اعتماد التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الانشطة:** فالاستثمار في الزراعة يهدف الى استصلاح الاراضي وتوفير المدخلات من بذور واسمدة ومبيدات وشراء المعدات وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، وغيرها من اشكال البنى

[1] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص28
[2] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، المرجع السابق، ص 34
[3] عبد الوهاب مطر الداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 45

التحتية بما فيها الحرص على تنفيذ التدابير الرامية الى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتاهيل مواردها البشرية.[1]

و. **التقدم العلمي بطيئ الاثر في الزراعة :** هشاشة التقدم العلمي وبطء تطوره في الزراعة، حيث ان التجارب في المجال الرزاعي تحتاج الى وقت اطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لان دورة الانتاج الزراعي تكون اطول مما هي عليه في غيره.

ز. **التكاليف المتزايدة:** غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة وذلك نظرا لمحدودية الاراضي الخصبة مما يضطر المزارعين من اجل زيادة كمية الانتاج من اللجوء الى استغلال اراضي اقل خصوبة او تشغيل عمالة اقل خبرة لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي وبالتالي ترتفع التكلفة كنتيجة للمحافظة على الانتاج.

ح. **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:** يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة، اذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التي يجب اجراؤها على التكاليف المتغيرة، في حالة ما اذا اراد ان يزيد او ينقص من محصول بعض المنتوجات التي تغير سعرها.[2]

ط. تناقص الغلة: وهي العلاقة بين ما ينفقه المنتج الزراعي على عوامل الانتاج لانتاج سلعة معينة وبين معدل الناتج من تلك السلعة، وينص قانونه على انه " اذا اضيفت مقادير متساوية من عامل انتاجي متغير من عوامل الانتاج الى عامل انتاجي او عوامل انتاجية ثابتة الكمية، فان الزيادات الحاصلة في الانتاج من جراء هذه الاضافات ستصل الى حد معين وستبدا بعد هذا الحد بالتناقص".

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص 22
[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، المرجع السابق،ص 23

ي. المنافسة الحرة: ان كثرة عدد المزارعين ومساهماتهم الضئيلة في الانتاج لا يؤثر احدهم عند تغير وجهة انتاجه من محصول زراعي معين الى محصول اخر، وينطبق ايضا على الطلب لعوامل الانتاج كاليد العاملة والاسمدة والمحسنات الزراعية مثلا من قبل المنتج اذ ان اي تغيير في طلبية المنتج على كمية او نوعية عامل انتاجي معين لاتؤدي الى السيطرة على اثمان السلع الزراعية، ولا حتى على اسعار عوامل الانتاج وبالتالي نقول ان الزراعة شديدة التنافس.[1]

[1] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي ،مرجع سبق ذكره، ص 40

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية

تمتلك الزراعة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطويرها، فإنها تعمل على تحريك النشاط الإقتصادي بشكل عام، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، ومن هنا سنتعرض إلى مفهوم التنمية الزراعية.

المطلب الاول:تعريف التنمية الزراعية وسياساتها

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الإقتصادية ، فقد عرفت التنمية الزراعية أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الإقتصادية.

كما عرفت بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الإقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن.

إذا التنمية الزراعية هي "عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية ، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي".[1]

أ. **السياسات الزراعية** :هي مجموعة الاجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي في سبيل تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية.

ب.**سياسة الاصلاحات الزراعية:** تهتم هذه السياسة على استصلاح الاراضي تحديدا وهي "اعادة توزيع الملكيات او الحقوق في الاراضي لمنفعة صغار المزارعين او العمال الزراعيين"[2] وتعرف ايضا على انها عملية تطوير طبيعة الارض بمعالجة عيوبها ورفع انتاجيتها وضمان تجهيزها بالكميات الضرورية من المياه كما تعنى ايضا بتنمية

[1] رفعت لقوشة ، ،قراءة في مفهوم التطور ، المكتبة الأكادمية ،القاهرة ، 1998 ،ص11

[2] دورين ويرنر،الاصلاح الزراعي بين المبدا والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب وحسن، دط ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1975 ، ص 18

المجتمع الريفي برفع درجة وعي الانسان ومستواه الثقافي والصحي وتوفير كل الخدمات الضرورية له كي ينسجم مع الطبيعة الجديدة والمتطورة للارض، ولايكون عائقا في تحقيق الاهداف المتوخاة من استصلاح الاراضي والتنمية الزراعية، وتهدف هذه السياسة ايضا إلى تحقيق:

- الحد من التصحر و تنمية المراعي .
- ترشيد استعمال المياه و الرفع من كفاءتها .
- تطوير خدمات البحوث و الإرشاد الفلاحي .
- إدخال التقنيات المتطورة والتي تتلائم مع المناخ الفلاحي مع ضمان الإستدامة .
- استنباط الأصناف عالية الجودة من المحاصيل .
- تحسين السلالات الحيوانية .
- تطوير الخدمات السوقية.
- تشجيع الإستثمار الخاص الفلاحي في القطاع النباتي أو الحيواني .

ج. **السياسات السعرية الزراعية:** تعتبر اسعار المنتوجات الزراعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في اداء القطاع الزراعي وفي مستوى معيشة المستهلكين. وسياسات الاسعار الزراعية غير الملائمة يمكن ان تقضي او تقلل من منافع المبادرات الانمائية الاخرى. لكن الحكومات تجد صعوبة في تحديد التعديلات التي يجب ادخالها على سياساتها السعرية عندما لا تستطيع النظريات ولا الممارسات، التي تختلف من بلد الى اخر، تقديم تعريف واضح حيث تتدخل اغلبية الدول في تسعير منتوجاتها الزراعية بهدف استقرار مدخول المزارعين او زيادته او رفع درجة الاكتفاء الذاتي او زيادة حجم الصادرات[1] وتهدف هذه السياسة الى:

- الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية والعمل على إستقرارها .

[1] منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)، ،سياسات الاسعار الزراعية القضايا والمقترحات، روما،1989،ص 5

- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية .
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين.
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه .
- الإستقرار الإقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الفلاحيين واستقرار الأسواق .
- أهداف خاصة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية كمساهمة الزراعة في الدخل الوطني ، أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم .

د. **السياسة التمويلية والاستثمارية الزراعية:** فهي عبارة عن نظام يؤمن مستلزمات النهوض الزراعي وتطوير التقنيات المعتمدة، والتكفل بمصاريف الانتاج مما يجعل المزارع في وضعية مادية جيدة تمكنه من تحسين انتاجه كما ونوعا فمن اولويات هذه السياسات هو تشجيع الزراعة وتطويرها تقنيا وبنيويا وذلك بتمويلها سواء في البنى التحتية كالابار والسدود و التجهيزات كالالات ،المعدات ووسائل النقل والاستثمار في الاراضي العقارية كاعداد التربة وتحسينها وتامين البذور الجيدة، نستخلص ان التمويل في المشاريع الزراعية المدروسة التي تجعل المحصول الزراعي وفيرا بحيث يؤمن للمزارع ارباحا كافية لايصاله الى مرحلة الاستغناء عن تمويلات الدولة في بادئ الامر وبالتالي توصله الى مرحلة الاكتفاء والاسهام في زيادة الناتج القومي.[1]

هـ. **سياسة التسويق الزراعي:**هي جميع الخدمات والعمليات والمرتبطة بنقل المنتجات الزراعية والحيوانية او نقل ملكيتها من المنتج الى المستهلك وتضم هذه السياسة جميع وظائف العمليات التسويقية والعوامل التي تؤثر في عرض وطلب الكمية المنتجة سنويا كما تهتم بجمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة عن الاسعار و الاسواق التي تباع فيها

[1] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت،2000،ص 196

المنتوجات الزراعية سواء كانت هذه الاسواق متعلقة بالمستهلك او عبارة عن مصانع من اجل التصنيع الزراعي لتمكين المزارعيين من السير على ضوئها لانتاج الكمية المطلوبة والنوعية المرغوبة مع ضمان تكاليف النقل ونوعيته،[1] وتهدف السياسة التسويقية إلى:

- ضمان الإستقلال الوطني ، ويتحقق ذلك برفع نسبة الإكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج .
- زيادة مستوى الرفاهية الوطنية، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق إستقرار الأسعار وتوجيه التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة .
- ضمان انتظام تموين السوق بالمنتجات الزراعية وعلى مدار السنة .
- تحسين خدمات التسويق وخدمات التبادل في الأسواق الزراعية (المعلومات والأبحاث التسويقية والإحصاءات، تجهيز الأسواق الزراعية ومراقبتها وتنظيم عمليات التسويق)

و. **سياسة التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية:** يعد تنشيط التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية احد اهم الروافد الرئيسية للنشاط التنموي سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة او اعادة تخصيص بعضها الاخر ونقله من الاستخدام المحصولي الاقل كفاءة الى المجموعات المحصولية الاكثر كفاءة.[2]

[1] عبد الوهاب مطر الداهري،اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 185

[2] سالم توفيق النجفي،اشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان،1993، ص 102

المطلب الثاني:الموارد الاقتصادية للتنمية الزراعية

ان التنمية الزراعية شانها شان التنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة من الموارد التي تحقق الاهداف المرجوة والتي ستنطرق اليها:

1) **الموارد الطبيعية:** تتمثل في البيئة الطبيعية والتي يقوم الانسان باستغلالها والاستفادة منها بقدر مدى تحكمه وسيطرته عليها واستخلاص مايحتاجه من غذاء وكساء ومسكن وتتميز كل بيئة طبيعية بخصائص عدة نذكر منها :

أ. **الموقع الجغرافي:** ان مساحة وامتداد وشكل كل اقليم يساهم باتصال الدول فيما بينها كما يؤثر على امكانية القيام بمشروعات معينة للتوسع في النشاط الزراعي كإقامة السدود والقناطر وإنشاء الاسواق والموانئ ومد شبكات السكك الحديدية والطرق البرية.

ب. **المناخ:** ان المناخ السائد في اقليم معين يؤثر على توزيع الغطاء النباتي والتنوع في الغلات والمحاصيل الزراعية من خلال تاثيره على خصوبة التربة وتوزيع الحيوان فمثلا المناطق الباردة والتي تنعدم فيها اشكال الحياة تعيش عزلة اقتصادية .

ج. **التضاريس:**يعتبر شكل السطح معوقا للنشاط الزراعي حيث يصعب استغلال مايتاح به من موارد طبيعية وقد يكون ملائما للنشاط الزراعي كالمناطق السهلية كما تساعد ايضا على شق الطرقات ومد السكك الحديدية وذلك من اجل عملية النقل.

د. **التربة:** تختلف درجة خصوبة التربة تبعا لتركيبها العضوي واختلاف المعادن التي تتكون منها مما يؤثر تاثير مباشرا على نوع المحاصيل الزراعية والحياة النباتية هته الاخيرة التي ينتج عنها تاثير على التوزيع الحيواني واماكن تواجدها.

هـ. **المياه:** تعتبر المياه من اهم الموارد الطبيعية وهي الاساس في تطور التنمية الزراعية واهم مصادرها الانهار،السدود،الامطار،المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الصحي بما فيها تحلية مياه البحر. [1]

2) **الموارد البشرية:** يعتبر الانسان اكثر موارد الانتاج اهمية فهو المستخدم لها وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع وهو المستهلك لتلك السلع والخدمات ويعتبر اهم العوامل المحددة لتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط الزراعي بصفة خاصة، فعدد السكان في اقليم معين وتركيبتهم العمرية وتوزيعهم الجغرافي اضف الى ذلك القدرات التنظيمية مدعمة بالخبرات تمكننا من معرفة نشاطهم الاقتصادي مما يعطينا صورة اولية عن امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لذلك الاقليم او امكانية تحقيق فائض يمكن تصديره للمناطق الاخرى.

3) **الدعم المالي والتقني:** إن رأس المال عنصر هام لقيام الزراعة،اذ اصبح انفاق الاموال من مستلزمات الانتاج الزراعي وتحسين مستواه وتختلف المحاصيل الزراعية في حاجتها الى رأس المال ويعتمد ذلك على طبيعة عناصر الانتاج الزراعي ودرجة توفرها وبصورة عامة يحتاج الانتاج الزراعي الى راس مال لتامين متطلباتة من ارض وعمل وماكنات والات زراعية واسمدة وبذور ومواد مكافحة ووسائل نقل وتخزين وغيرها من المواد الضرورية وتظهر اهمية راس المال بالنسبة للانتاج الزراعي على مستوى الافراد والدول على حد سواء وتتضح تلك الاهمية في المبالغ الضخمة التي تخصصها الدول لاقامة السدود ومشاريع الري واستصلاح الاراضي واعداد الكوادر الفنية وشراء المعدات الزراعية وتوفير الاسمدة والبذور ومواد المكافحة وتطوير البحوث الزراعية وغيرها و يؤدي استخدام الوسائل العلمية،

[1] احمد مندور – احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 70،72

وتطبيق التقنيات الحديثة والمتطورة في مجال الزراعة إلى زيادة الإنتاج الزراعي ومن الأساليب التقنية المستخدمة لتطوير الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأرض الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية.[1]

4) **البحث والتكوين والارشاد الزراعي:** تعتبر البحوث الزراعية كما الارشاد الزراعي من اهم اسانيد الانتاج الزراعي ويعد توافرهما شرطا اساسيا للتنمية الزراعية ،ويعتمد التطور الزراعي في اي بلد على مدى التطور في مجال هذه البحوث ،النظرية منها والتطبيقية ،وعلى قدرات اجهزة الارشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث الى المستوى العلمي[2]

المطلب الثالث:اهمية وأهداف التنمية الزراعية

1-اهمية التنمية الزراعية: يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي عموما وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة اعلى في داخل الاقتصاد المتبادل بين النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية الاخرى المرتبطة به من صناعات وصناعات تحويلية اخرى.

- تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي .
- تمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في المناطق والدول المزدحمة .
- تساهم في مجال التراكم الراسمالي وذلك عندما تحقق فائضا (مدخرات) يتم تحويلها لتمويل الاستثمارات الاخرى وخاصة القطاع الصناعي.

[1] خالد الحامض، التخطيط الزراعي ،مطبعة حلب،دط ،سوريا،1986،ص36

[2] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص189

– تساهم في توفير العملة الصعبة في حالة ما اذا كانت الصادرات من المنتجات الغذائية وغير الغذائية تزيد عن الواردات الزراعية التي تمكننا من تحقيق معدلات نمو اعلى.[1]

2-اهداف التنمية الزراعية: إن الهدف الأساسي الذي ركزت عليه المدارس الإقتصادية في نظريات التنمية الإقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وبما أن التنمية الزراعية جزء هام من التنمية الإقتصادية فإنه يكفي إستعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الإقتصادية بشكل عام نظرا للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فإن ما تهدف إليه التنمية الإقتصادية يتمثل في:

أ. التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية.

ب.تحقيق العدالة الاقتصادية و التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة القومية وتنمية الاقاليم المختلفة في الدولة .

ج. زيادة الدخل الوطني الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى ممكن بتحقيق التراكم الرأسمالي، ويتم ذلك عن طريقة زيادة النمو سواء في الناتج أو الإنتاجية فهناك حاجة إلى إنتاج إضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الآخذين في النمو، وإلى زيادة الصادرات والحد من الإعتماد على الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى وإلى توليد المزيد من الإيرادات.

[1] أعمر زاوي ،استراتجية التنمية الفلاحية و أثرها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل "الجزائر" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 85

د. الإستقرار الإقتصادي أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، بمعنى آخر التوصل إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وتحقيق أعلى مستويات إستغلال للموارد المتاحة والتشغيل الكامل للعمالة، وللإستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى إلى تحسين فترات الإزدهار والإنكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم الإنتاج الزراعي من عدم الإستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الإستثمار في المجالات المختلفة كإستصلاح الأراضي، إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى.[1]

[1] خلف بن سلمان بن صالح،التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية، مكتبة الملك فهد، ج1، السعودية،1995، ص ص 65،69

المبحث الثالث : ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية بشكل عام، مجموعة من الاجراءات المنسقة والمستديمة التي تتخذ لتحسين اقتصاد دولة ما من خلال النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد، وهذا لتحقيق اهداف مسطرة .

المطلب الاول : التنمية الاقتصادية وأهدافها

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأولى اهتمامات الاقتصاديين في العالم وخصوصا في العقود الاخيرة وهذا راجع لأهميتها في تحقيق الرفاه للمواطنين كما لها عدة تعريفات نذكر منها:

"هي عملية متعددة الابعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فالتنمية الاقتصادية إذا هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي ويقصد به : زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، والشق الاجتماعي ويقصد به إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي ويسير الشقين جنبا إلى جنب"[1]

وعرفت كذلك على أن " التنمية تشمل تطوير جميع أجزاء النظام الاقتصادي كما تشمل تعديل العلاقات التي تربط عناصره مع بعضها البعض، وعودة إلى أشهر تعريفات التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الدخل الفردي وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم والازدهار واعتبر البعض أن التنمية الاقتصادية ماهي إلا الزيادة في الناتج القومي خلال فترة معنية من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي في الوحدات الإنتاجية المراد إنشاؤها" [2]

[1] محمد امين علوان و حليمة عطية – قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري - مجلة نور للدراسات الاقتصادية- العدد 2016/03 -ص136.

[2] علي جدوع الشرفات.التنمية الإقتصادية في العالم العربي-الطبعة الاولى 2010 - دار جليس الزمان للنشر والتوزيع -عمان- ص04.

وعرفت التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[1]

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1. تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
2. التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
3. تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

ونخلص من ذلك الى ان التنمية الاقتصادية هى عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومى بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة فى متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الافراد.

وهكذا فان التنمية الاقتصادية هى عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة ، كما انها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعى القرارات الاقتصادية والسياسية فى الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المتخلف الى واقع متقدم فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية , وايمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان. [2]

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى:

[1] محمد بويهي - إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة - مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة - العدد 2012/26، ص194

[2] جابر أحمد بدران،التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط 1 ، 2014، ص 29

1. **زيادة الدخل القومي:** من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ر زيادة الدخل القومي بل يعتبر من أهم الأهداف على وجه الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي من القيام بالتنمية الاقتصادية في بلد ما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذه المشاكل إلا بزيادة الدخل القومي.

والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة إقتصاديا.

2. **رفع المستوى المعيشي:** يعتبر تحسين ورفع مستوى المعيشة من أهم أهداف التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة اقتصاديا، إذ انه من المستحيل تحقيق ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان، فالتنمية الاقتصادية ليست فقط لزيادة الدخل القومي وإنما هي وسيلة للتحسين المعيشي للفرد، لان التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا دون تسجيل أي تغيير في مستوى المعيشة وقد يرجع ذلك الى الزيادة في نسبة السكان أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي مما يجعل متوسط نصيب الفرد منخفضا، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل

غير عادلا مما يجعل تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي الى فئة من الناس وهي الفئة المسيطرة.

3. **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** وهذا الهدف من الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول المتخلفة، على الرغم من إنخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل, إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات, إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي الضياع الاقتصادي فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية. هذا إن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نرى أن غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبيه لاستهلاك المظهرى الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى.

وعلى ذلك فليس من الغريب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

4. **التوسع في الهيكل الإنتاجي** : من تعرفينا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط

بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية بتلك البلاد.

فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقترن بالبناء الأساسي المادي للتقدم متمثلا في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي، ولا يأتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد إلى الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج.

كذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه وحاجته[1].

كما تهدف التنمية كذلك إلى :

1. توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
2. الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.
3. تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.
4. التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية .

[1] جابر أحمد بدران،التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29،32

5. حصر إمكانية التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.
6. تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
7. السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة
8. تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل[1]

ومما سبق ذكره نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي توليفه متكاملة لها هدف واحد وهو تحقيق الرفاهية للفرد داخل المجتمع.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية.

تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفرمجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في:

1. **تجميع راس المال**: تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجلات الاستهلاك، ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى المسؤولية .

[1] علي جدوع الشرفات - التنمية الإقتصادية في العالم العربي - مرجع سبق ذكره- ص 11

إن الحاجة لتكوين رأس المال تجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف، وتقدير رأس المال إلى الإنتاج، أي نسبة الاستثمار والإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار[1]

الموارد البشرية: حيث ان الموارد البشرية تلعب دورا مهما في التنمية والذي يتمثل في الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر، وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمواهب لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون قابلة للإستخدام في إنتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن المناسبة ووفقا لمقتضيات الخطة التنموية.[2]

2.**الموارد الطبيعية:**أهمية الموارد الطبيعية تأتى من لكفاءة واليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.[3]

التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج وبذلك تلعب دورا حاسما في النمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات أو قد تكون متضمنة في البشر.[4]

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية، الاردن، 2008، ص 115

[2] بشار يزيد الوليد, التخطيط والتطوير الاقتصادي, المرجع السابق، ص 115

[3] محمد امين علوان و حليمة عطية ، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ,ص136

[4] محمد امين علوان و حليمة عطية , قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق، ص 136

المطلب الثالث : التغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية بالدول النامية

يمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في أربعة نقاط أساسية تتمثل في

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي
- إقامة منظمة التجارة العالمية
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها[1].

اولا : الآثار الإيجابية للتغيرات الاقتصادية :

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام.
- إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الإنتاجية ويزيد من معدلات الأرباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام.
- تخفيض الأنفاق الحكومية بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد إصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص.
- رفع إنتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

[1] عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003/2002،ص.229.

- إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.[1]

ثانيا : الآثار السلبية:

- فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر.
- مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة من الدول المتقدمة.
- احتمال أن تدخل بعض الاقتصاديات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوروبية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية إلى قوى منافسة لها.
- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وصرف العمال.
- يؤدي تحديد الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر.
- مخاوف من سيطرت الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الإستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع.[2]

بالإضافة إلى هذه الآثار السلبية هناك عدة عوامل تعيق عملية التنمية والتي يعتبر تعريف البرت هيرشمان (1965) من اهم التعريفات التي اعطت تفسيرا مقبولا لماهية عوائق التنمية الاقتصادية، حيث حدد هيرشمان عوائق (obstacles) التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة العوامل أو المتطلبات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية والغير الموجودة في الدول النامية بينها وهي متوفرة في الدول المتقدمة، ومن هذا التعريف لعوائق التنمية نجد أن هذه

[1] عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 232.231

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ،المرجع السابق، ص،ص.233.232.

العوائق ماهي إلا غياب حالة او الحالات الموجودة في الدول المتقدمة والتي أدت إلى تطور وتقدم هذه الدول تنمويا مقارنة تلك الدول والمساواة الدول النامية والتي نتيجة لغياب هذه العوامل عجزت عن اللحاق بركب النمو والتقدم الاقتصادي.[1]

كما هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول المتخلفة نوجزها فيما يلي:

1. **استمرار الحلقات المفرغة:** والتي تشير الى ان الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل انها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، حيث أن عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بعقبات الأخرى وما يزيد من حدة هذه العقبة هو النمو السكاني المرتفع، الامر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض من المستويات الاقتصادية.
2. **العقبات الاقتصادية:** حيث تعاني اغلب الدول النامية من العقبات اقتصادية عديدة منها:

- انخفاض مستوى الدخل تؤدي الى انخفاض مستوى التغذية
- قلة تكوين الرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية
- تأثير الدول المتقدمة في القرارات السياسية للدول النامية حتى لا تسجل أي تقدم أو تطور في جميع المجالات سواءا من تنمية اقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية بل تريد ان تبقى هاته الدول النامية اسواقا مفتوحة لمنتوجاتها.

[1] علي جذوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

3. **العقبات التكنولوجيا والتنظيمية:** حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون تعاون من القطاع العام في ذلك.ومن أجل رفع عجلة التنمية إلى الامام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجية لها.[1]

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 118

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق الى ماهية الزراعة، خصائصها ومراحل تطورها التي أدت الى تنوع انماطها مما نتج عنه اختلاف في انتاجها النباتي والحيواني والذي كان نتيجة تنمية زراعية ممنهجة وفق سياسات وبرامج زراعية، التي قامت بدورها بدفع عجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق اهداف مسطرة اهم اولوياتها الامن الغذائي ورفع المستوى المعيشي للافراد.

الفصل الثانـي

اداء قطاع الزراعة بالجزائر

في الفترة (2010-2017)

تمهيد:

حاولت الدولة جاهدة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا النهوض بالقطاع الزراعي، فقامت بتسخير جميع الامكانيات المادية والمعنوية والفنية ، في محاولة جادة منها، للوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحتى التصدير نحو الخارج، لكن السياسات المتعاقبة والمخططات والمشاريع التنموية، طيلة هذه السنوات اثبتت فشلها وعجزها الكامل حتى في سد الحاجيات الضرورية للمواطنين، وارتفاع معدلات الاستيراد، وفي ظل مسايرة التغيرات الحاصلة في العالم اطلقت الجزائر مجموعة من المخططات والمشاريع التنموية كبديل عن سابقاتها ، وذلك لمواكبة وعصرنة القطاع الزراعي وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول:الامكانيات الزراعية في الجزائر

ان تطور اي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها، والتي ترشحه الى لعب دور اساسي في الاقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية، وبالتالي التحكم في الامن الغذائي الذي يعتبر الهدف الاساسي للسياسة التنموية في البلاد، حيث يتحقق باستخدام كل الموارد المتاحة لديه.

المطلب الاول:الموارد الطبيعية

أولا.المساحة والتضاريس: بمساحة 2.381.741 كم² تحتل الجزائر المرتبة الاولى في افريقيا من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب وموريطانيا والصحراء الغربية، تتميز بقسمين تضاريسين كبيرين هما:

- **ماقبل الاطلس الصحراوي (السهول،الهضاب، ومرتفعات الاطلس التلي).**
- **مابعد الاطلس الصحراوي (الصحراء).**[1]

الشكل رقم (2-1): خريطة تضاريس الجزائر

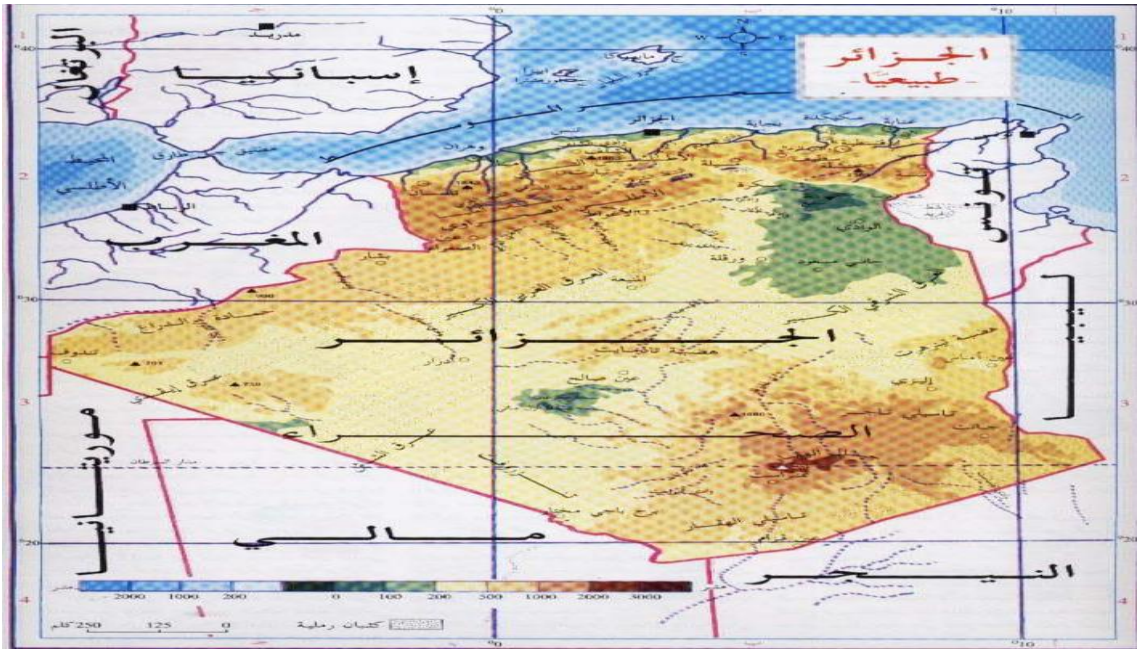

المصدر: مدونة التربية والتعليم في الجزائر.

[1] بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، اطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004، ص 31

ان هذا التنوع في الخريطة التضاريسية، ادى الى تنوع الاقاليم المناخية من مناخ البحر الابيض المتوسط في الشمال، ومناخ شبه جاف في الهضاب ، وصحراوي في الجنوب

وعلى اساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها.

ثانيا. الارض: تعتبر العنصر الاساسي لاي انتاج زراعي ، حيث تقدر مساحة الارض الصالحة للزراعة 42.4 مليون هكتار، المستعملة منها تقدر بـ 8.458 مليون هكتار اي مايعادل 28 % من المساحة الاجمالية الزراعية[1]، مصنفة الى اربعة اقسام وهي :

- **الاراضي القابلة للزراعة** : وتتمثل في الاراضي المستغلة فعليا في الزراعة والاراضي المستريحة لمدة تفوق 05 سنوات والتي تحولت الى مروج طبيعية
- **الاراضي الصالحة للزراعة:** هي ارضي مخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالحبوب والبقوليات، والاشجار المثمرة و الكروم.
- **اراضي المساحة المحصولية:** وهي اراضي تكثف فيها الزراعة لعدة دورات زراعية في السنة الواحدة وذلك بتنوع محاصليها وتقدر مساحتها ب 4.4 مليون هكتار.[2]
- **الاراضي المسقية:** وهي اراضي يسهل فيها رفع الانتاج والانتاجية الزراعية من خلال التكثيف الزراعي ، حيث سعت الدولة الى زيادة هذه الاراضي من خلال بناء السدود وحفر الابار وتقدر بـ 2.136 مليون هكتار.

ثالثا. المياه: تنقسم مصادرها الى ثلاثة موارد وهي:

- **الامطار:** حيث تقدر كمية الامطار المتساقطة سنويا ب 197 مليار متر مكعب بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم.[3]
- **المسطحات المائية:** تتمثل في مياه الوديان والانهار.

---

[1] بن اعمر الاخضر،اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007،ص 63

[2] عياش خديجة،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

[3] www.meteoblue.com ،2019/03/23،سا 16.30

- **المياه الجوفية** : تقدر بـ 33 مليار متر مكعب، وان احتياطها في الصحراء يقدر ب 60 الف مليار متر مكعب.[1]
- **مياه التحلية:** تحتوي الجزائر على 13 محطة تحلية مياه بقدرة 2.31 مليون متر مكعب/اليوم تكفي لاحتياجات 8.2 مليون مواطن.
- **مياه الصرف الصحي:** تحتوي على 271 محطة تصفية المياه، بقدرة 800 مليون متر مكعب/السنة.
- **السدود** : يقدر عددها ب 84 سد بقدرة تخزين 8.4 مليار متر مكعب، بالاضافة الى 612 سد ذات الحجم الصغير بقدرة تخزين 231 مليون متر مكعب.[2]

رابعا. الغابات: تتوفر الجزائر على 4.3 مليون هكتار من الغابات ، وتختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وانتاجيتها ونباتها الطبيعي، اختلافا واسعا اذ تتروح بين احراج كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة.[3]

واعتبارا لأهمية الغابات ، نص الدستور الجزائري في المادة 18: "**الملكيّة العامّة هي ملك المجموعة الوطنيّة وتشمل باطن الأرض، والمناجم، والمقالع، والموارد الطّبيعيّة للطّاقة، والثّروات المعدنيّة الطّبيعيّة والحيّة، في مختلف مناطق الأملاك الوطنيّة البحريّة، والمياه، والغابات**" [4]، بمعنى أن الغابة ملك للمجتمع ، وبالتالي فهي تحت الملكية العامة ، وأن تكفل الدولة بالاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

تمثلت تدخلات (2009-2017) خاصة مايلي:

---

[1] اعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق،رسالة ماجستير،تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 6

[2] www.madrp.gov.dz ، 2019/03/23، سا 16.00

[3] بن اعمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 64

[4] المادة 18،الدستور،2016، ص 4

- التشجير على مساحة تبلغ 244.269 هكتار ، أي بزيادة قدرها 50 في المائة تساهم على إعادة تأهيل المناطق المتدهورة .
- الاشغال الحراجية لتوجيه تطوير وصيانة الغابات على أكثر من 168.348 هكتار ، بزيادة قدرها 50 ٪.
- المسالك الغابية على 14.914 كم لتسهيل إدارة المناطق الحراجية وتعزيز نظام الحماية من الحرائق في الغابات ، بزيادة قدرها 39 ٪.
- حماية المياه والتربة والحماية من الفيضانات بتصحيح المجاري المائية على 3.164.133 متر مكعب بزيادة قدرها 36٪.

المطلب الثاني:الموارد البشرية والمالية

أولا. الموارد البشرية: تزخر الجزائر بالطاقات البشرية، اذا يقدر عدد السكان بـ 42.2 مليون نسمة[1] حيث يعمل في القطاع الزراعي 1,067 مليون عامل اي ما نسبته 9,7 % من اليد العاملة الكلية وهذا حسب احصائيات 2018، حيث يعتبر التركيب العمري للقوة العاملة في القطاع الزراعي احد العناصر الاساسية للجانب النوعي في هذا القطاع، وذلك لاختلاف مردودية العمل حسب السن وتعتبر الفترة مابين 25-54 من عمر العامل الفترة الديناميكية، التي يكون فيها العامل في اوج طاقته البدنية والخبرة المهنية المكتسبة،كما هو مبين في الجدول التالي :

[1] الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: www.ons.dz ، 2019/04/11، سا 17.00

الجدول رقم (2-1): التركيب العمري لقوة العمل الزراعية لسنة 2018

مقارنة مع باقي القطاعات الاخرى بالجزائر.

الوحدة: (الف نسمة)

القطاع	الذكور		الاناث		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الفلاحة	**986**	**10,9**	**80**	**4,1**	**1.067**	**9,7**
الصناعة الاستخراجية	140	1,5	10	0,5	150	1,5
الصناعة التحويلية	923	10,2	362	18,4	1285	11,7
المنشأت	1742	19,3	32	1.6	1774	16.1
التجارة	1685	18.6	89	4.5	1774	16.1
النقل والاتصالات	690	7.6	34	1.7	724	6.6
الادارة العمومية	1477	16.3	261	13.3	1738	15.8
الصحة والنشاط الاجتماعي	698	7.7	886	45.2	1585	14.4
مصالح اخرى	698	7.7	208	10.6	906	8.2
المجموع	**9040**	**100**	**1961**	**100**	**11001**	**100**

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الالكتروني www.ONS.dz**

من الجدول نلاحظ ان نسبة الذكور العاملين في قطاع الفلاحة والذي يبلغ 10,9% اكبر من نسبة الاناث، كما نلاحظ انخفاض في العدد الكلي لعمال قطاع الفلاحة لهاته السنة مقارنة بسنة 2017 والذي بلغ العدد فيه 1,102 مليون عامل.

كما نلاحظ النسبة العامة للمشتغلين في قطاع الفلاحة متدنية مقارنة ببعض القطاعات الاخرى وذلك بسبب عزوف الشباب عن هذا القطاع والهجرة المتواصلة نحو المدن، كما بلغ عدد

البطالين الذين اشتغلوا في قطاع الفلاحة لسنة 2018، 38.000 بطال منهم 3.000 اناث، اي مايعادل 5.2 % من اجمالي البطالين لباقي القطاعات.

كما تم تسجيل فائض متوسط لأكثر من 13.200 مسجل في الصيد البحري ما بين الفترتين 2000-2009 و 2009-2017 وهو ما يمثل معدل نمو يفوق 32 ٪، أيضا بالنسبة للعمالة الإجمالية للقطاع والمقدرة ب 84.000، حيث يقدر الفرق ما بين الفترتين أكثر من 40.000 منصب شغل بما يعادل معدل نمو يفوق 92 ٪.[1]

الشكل رقم (2-2):عدد الصيادين المسجلين بالجزائر

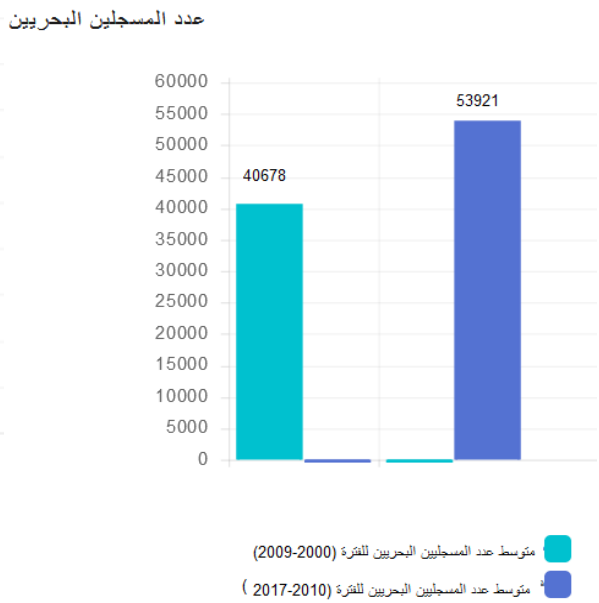

الشكل رقم (2-3): عدد المناصب في قطاع الصيد البحري بالجزائر

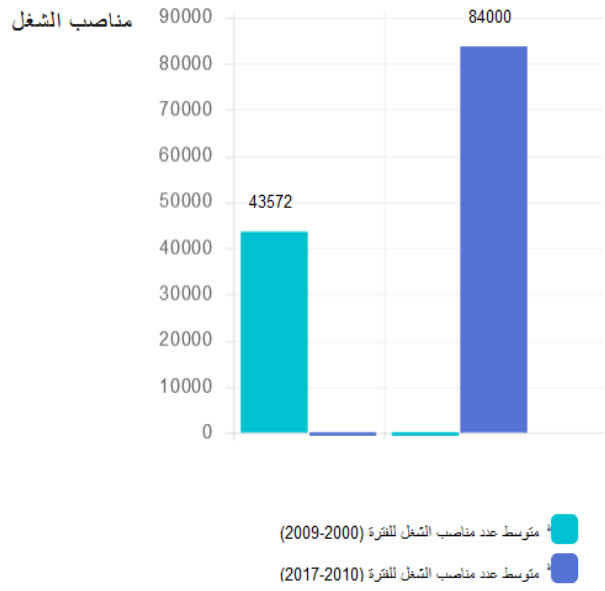

❖ **المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

ثانيا. الدعم المالي والتقني: ان تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس اموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فان الدولة تخصص في ميزانيتها غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات، اذ خصصت الجزائر خلال برنامج الخماسي 2015-2019 لقطاع الفلاحة مبلغ 1500 مليار دينار جزائري وتسعى جاهدة لتحقيق اهداف هذا البرنامج وفق استراتيجيات تطمح من خلالها تحقيق الامن الغذائي والنهوض بالقطاع من اجل تنمية اقتصادية فعالة، كما تعد المكننة الزراعية من العوامل الرئيسية في زيادة الانتاج وانتاجية

[1] www.anagriculture2018.dz، 2019/04/11، سا 18.00

الارض من خلال تطور الالات الزراعية من حيث الفاعلية والكفاءة، حيث تمتلك الجزائر من سنة 2009 الى غاية 2016 مايفوق 110.261 جرار زراعي، و 9.833 عدد الحاصدات والدراسات الزراعية ، و تم استيراد من سنة 2014 الى غاية 2016 حوالي 407.000 الة خاصة بالزراعة والبستنة من محاريث وامشطة ومايقارب 3.000 الة صناعة الالبان ، و 2.300 الة لصناعة العصائر، و 50.200 الة واجهزة متعلقة بمزارع الدواجن ، و 30.200 آلة تنظيف وغربلة الحبوب، و20.700 آلة تحضير وصناعة الأغذية والمشروبات.[1]

واستهلك القطاع الزراعي في الفترة مابين 2014-2016 مايقارب 388.000 طن من الاسمدة الازوتية، و 99.000 طن اسمدة فوسفاتية، 652.000 طن اسمدة بوتاسية، واستهلاك ما قيمته 11 مليون دولار من المبيدات الحشرية، كما انتجت الجزائر خلال نفس الفترة مايقارب 378.000 طن من الاسمدة الثلاثية المركبة.

كما شهد أسطول الصيد البحري زيادة بنسبة تفوق 21٪ ما بين الفترة 2000-2009 و2010-2017، اي مايعادل 5.500 باخرة صيد مقارنة بالعقد السابق وتجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من عام 2010 ، وكإجراء احترازي نظراً لانخفاض صيد الأسماك ، تم تحديد مجهود الصيد البحري، حيث تم حظر جلب سفن جيبية جديدة (السفن المزودة بشباك الجر) ، والتي تلاها في وقت لاحق، تجميد إدخال سفن جديدة الخاصة بصيد سمك السردين[2].

المطلب الثالث:البحث والتكوين والارشاد الفلاحي

يعتبر التكوين، البحث والارشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الانتاجية عن طريق الاستعمال الكفئ لوسائل الانتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن انجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الامراض والأوبئة التي تصيب كل من النباتات والحيوانات، تحسين

[1] الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،المجلد 37،2017، ص ص 532- 540

[2] www.anagriculture2018.dz، 2019/04/11، سا 18.00

خصوبة التربة، وطرق حديثة للري ، وغيرها ...)، ولتحقيق هذه الاهداف قامت الدولة بتوفير امكانيات تتمثل في:

أولا. التكوين: هناك عدة مؤسسات ومعاهد تكوينية متمثلة في

- 13 مركز لتكوين الاعوان التقنيين والعمال المختصين.
- 11 معهد متوسط لتكوين التقنيين.
- 08 معاهد لتكوين التقنيين السامين في الزراعة و الصحة الحيوانية.
- 18 معهد لتكوين المهندسين والبياطرة. [1]

وتسهر الدولة على ضمان تنشيط مجموع نشاطات مؤسسات التكوين وتنسيقها ومتابعتها وتقييمها، و إعداد حصائل نشاطات جهاز التكوين التابع للوصاية، مع ضمان تنفيذ البرنامج القطاعي للتكوين في الخارج وتسييره وتقييمه، و تنفيذ وضمان تنظيم ومراقبة ومتابعة برامج تحسين المستوى على مستوى مؤسسات التكوين.[2]

ثانيا. البحث الزراعي: هو بمثابة عامل من عوامل نجاح تنمية الانتاج والانتاجية ورفع المردودية، لما له دور في تحسين حماية النباتات والحيوانات، وعليه انشات الدولة المعهد الوطني للبحث الزراعي وهدفه متابعة خصوبة الاراضي الزراعية ، والتنسيق بينها وبين المعاهد التقنية في مجال البحث والتكوين، كما ان دور هذه الاخيرة هو اعداد مقاييس لاستعمال وسائل الانتاج وصيانتها ، والبحث في تقنيات ملائمة للانتاج، ووضع خطط واسس لضمان صيانة الالات، كما انشات الدولة معاهد الوقاية والمكافحة التي تقوم بدور المراقبة والوقاية والمصادقة على المنتجات الوقائية (مبيدات، منتجات بيطرية، ادوية،...)، كما لها حق التدخل عند ظهور الاوبئة كالكلب و الحمة القلاعية.

ولتحقيق عملية البحث انشات الدولة مايفوق عن 31 مخبر و68 محطة للبحث والتجارب العلمية ، وتحرص الدولة على اقتراح عناصر السياسة القطاعية للبحث العلمي والتطور

[1] بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140

[2] www.madrp.gov.dz، 2019/03/13، سا 18.30

التكنولوجي، كما تسعى الى تطبيق توجيهات اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، و دراسة واقتراح كل إجراء من شأنه التشجيع على تنفيذ نشاطات البحث داخل القطاع، وتقوم ايضا بدراسة واقتراح كل إجراء من شأنه تشجيع الابتكار والإرشاد ونشر نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي للهيئات التابعة للوصاية وتثمينها، لاسيما عبر الأدوات والآليات التي تم وضعها في إطار السياسة القطاعية.

ثالثا. الارشاد الزراعي: تهدف الاستراتيجية المرتبطة بالارشاد الفلاحي التي تم بلورتها من طرف وزارة الفلاحة، الى مرافقة الفلاح ونقل الخبرة الفلاحية الى الميدان كما تتكلف الدولة بتحديد السياسة الوطنية في مجال الإرشاد ودعم الاستشارة بالتشاور مع هيئات البحث والتنمية والتنظيمات المهنية ومتعاملي القطاع، كما تقوم برصد الموارد الضرورية لتنمية مجالات اختصاصها لسد احتياجات جهاز الإرشاد والتنشيط في الوسط الريفي.

واخيرا نذكر جميع المعاهد والمراكز على حدى كل حسب اختصاصه:

أ. مؤسسات التاطير التقني:

- المعهد التقني للمحاصيل الزراعية
- المعهد التقني لزراعة الخضروات والزراعات الصناعية
- المعهد التقني لاشجار الفاكهة والكروم
- المعهد الوطني لتربية الحيوانات
- المعهد الوطني لحماية النباتات
- المعهد الوطني للطب البيطري
- المركز الوطني للمراقبة وتصديق البذور والشتلات
- المعهد الوطني للتربية والري وتصريف المياه
- المعهد الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي

ب. المؤسسات الخاصة بالبحث العلمي:

- المعهد الوطني للبحث الزراعي

- المعهد الوطني للبحوث الغابية

ج. المؤسسات المتخصصة في التنمية الزراعية:

- المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية
- المحافظة السامية لتنمية السهوب
- محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية
- الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة
- الديوان الوطني لتطوير وتربية الخيول
- الديوان الوطني المهني للحليب
- محميات الصيد
- مراكز تربية الطيور
- الحضائر الوطنية
- المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية

د. المؤسسات المتخصصة في التكوين والارشاد الفلاحي:

- المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي
- معهد التكوين والارشاد الفلاحي
- المعهد التكنولوجي للدراسات الغابية
- مركز تكوين اعوان تقنيين في الغابات
- المعهد الوطني للارشاد وجميع الادارات والتعاضديات الفلاحية [1]

[1] جرمولي مليكة،السياسة الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير،فرع التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 93- 94

المبحث الثاني:السياسات الزراعية

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخططات تنمية تقوم على تدعيم الدولة للقطاع الزراعي من خلال استصلاح الاراضي وتطوير الانتاج و الانتاجية من حيث النوعية و الكمية، لذا لجأت الى عدد من السياسات.

المطلب الاول:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

أولا. مضمون المخطط

في سنة 2000 عملت الدولة مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، على تدعيم الفلاحين وتقوم بتقديم قروض بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين وهذا في النشاطات التالية:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع.
- تحويل أنظمة الإنتاج وتكييفها.
- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.[1]

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعان الحرمان والفقر وتعاني من تدهور مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الزراعي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الزراعي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا، و لابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين والمزراعين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم.

[1] محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر،المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء 39 ،العدد 01،الجزائر،2001،ص 85

وسعى المخطط المذكور في نفس الوقت إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه. ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج وهي كما يلي:

1- أربعة برامج وجهت لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي تتفرع إلى:

- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين المنتوجات الفلاحية كالمحافظة على المنتوجات الزراعية، و تحويلها، وتخزينها، وتسويقها.
- برنامج تدعيم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للفلاحين والمزارعين خاصة الشبان حاملي شهادات جامعية أو المكونين في القطاع، أو من لهم قدرات للعمل في القطاع.[1]

2- خمسة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات[2].

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

[1] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير،قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض ،الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتورين قسنطينة، ،2006،ص 8

[2] مليكة جرمولي، السياسات الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها، مرجع سبق ذكره، ص111

أ. **تطوير الإنتاج والإنتاجية للفروع المختلفة**:والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ويتم تنفيذ برنامجه عن طريق تقليص تكاليف استيراد المواد الغذائية ، حيث تقوم المزارع النموذجية بتكثيف استعمال المدخلات الفلاحية المتعلقة بالبذور، والشتلات والاسمدة ... الخ، وتطويرها لتصبح وحدات تجارب ، مع توسيع استعمال التقنيات الحديثة ، وبالتالي تمنح المنتجات الجزائرية صفة التنافسية ممايسهل تصديرها

ب. **تكييف الأنظمة الزراعية:** وهو عبارة عن نظام دعم خاص ملائم يقوم على اشراك المتعاملين الاقتصاديين الاساسيين والممثلين في المزارعين والفلاحين، وذلك بمنحهم دعما مباشرا للقيام بنشاطات تضمن لهم مداخيل، كما تمكنهم من تسديد ديونهم في المدى المتوسط.

ج. **دعم استصلاح الأراضي الفلاحية** : وذلك عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب ، حيث يتم متابعتها بطريقة مباشرة من طرف الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات.

د. **توسيع عمليات التشجير**: وذلك لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد ويتم ذلك باعادة وتجديد الثروة الغابية عن طريق غرس اشجار الفلين، والحفاظ على الحواض المنحدرة للسدود، لكن مع اعطاء الاولوية للاشجار ذات الفائدة الاقتصادية ، كاشجار الزيتون والتين والكرز... الخ، والتي لها فائدة بيئية في الحفاظ على التربة، وفائدة اجتماعية في توفير مداخيل للفلاحين. [1]

وهنا يجب الإعتراف بأن المجهودات المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي وتنظيمي يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من المزايدات و الأطماع ومن أجل أن تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2003،ص 4

أ- حيازة الملكية العقارية الفلاحية.

ب- إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

ت- التوجيه العقاري.

ث- الأراضي الفلاحية الوقفية.

ج- إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز.[1]

ثانيا. اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية الى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة اليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي ومن اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نذكر:

- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
- استعمال عقلاني ومستديم للموارد الطبيعية.
- ترقية المنتجات ذات الامتيازات المقارنة المؤكدة قصد تصديرها.
- حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمار.
- تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.
- الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة (التربة، المياه والوسائل المالية والبشرية).
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه لتحقيق الأمن الغذائي.
- رفع الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.
- خلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.

[1] محمد لمين علوان، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الجزائري ،مرجع سبق ذكره، ص 139

- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة في المحيط العالمي وزيادة معدل النمو في الصناعة الزراعية.[1]

المطلب الثاني: برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي

جاء ضمن المخطط الخماسي (2009-2013) وذلك لمواصلة التنمية الفلاحية التي إنطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، واعتمد هذا البرنامج في إستراتجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، الذي يضع الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات الخمسة (2009-2013) ، تم خلالها تحقيق البرنامج المسطر الذي ارتكز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الإستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالإستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما منح هذا البرنامج نمط وحيد لإستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الإمتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدأ تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين هما:[2]

[1] بيدي مداني،الاعتماد المالي وتمويل الفلاحة الجزائرية،مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"،المجلد 01،جامعة الجزائر 03،2012، ص- ص 154 -155

[2] غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه فرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص ص 171-172

1-**عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الإقتصاد الزراعي** : قام من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة مثل (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا، وغيرها)، تقديم القروض الميسرة ومسح الديون، ودعم إستخدام تقنيات الري التكميلي واقتصاد المياه، وتوفير البذور والشتلات والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع ورفع والمردودية، وامتصاص مشكلة إستراحة الأراضي وذلك بالتكثيف الزراعي لاكثر من دورة خلال سنة واحدة.[1]

2-**عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي** : قامت هذه البرامج على دعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف أفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة بتلك المناطق، والإستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها، وحماية الموارد

الطبيعية، وتثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، وتنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال.

لتحقيق هذا البرنامج بشقية تجديد الإقتصاد الزراعي والتجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دينار خلال الفترة (2009-2013) [2] لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق مايلي:

- تحمل الدولة تكاليف إقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها، كما يمنح دعم عمومي لأسعار إقتناء الأسمدة بالنسبة لكافة أنواع الإنتاج الزراعي.

[1] غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 172

[2] كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة،28 فيفري 2009، ص4

- تخصيص مساعدات عمومية لإقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أن انواع الإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، وعتاد الري المقتصد للمياه، وسيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصبغة الإيجار للتجهيزات المصنعة محليا.
- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، ومنح الديمومة لأسعار محاصيل القمح والشعير التي تجمعها التعاونيات، وسيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة.
- دعم تطوير إنتاج الحليب وجمعه من خلال دعم إقتناء البقر الحلوب لدى الممونين المتعاقدين، ودعم لتجديد التجهيزات وشراء عتاد جمع الحليب وإنتاج العلف.
- دعم إنتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربوالغنم والماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، وإعانات من أجل تجديد حظائر تربية الماشية، وإنشاء مراكز التكاثر، وتوفير العلف بأسعار مدعمة فيحالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن والقطعان الصغيرة من دعم موجه لإقتناء الماشية وتجديد وسائل الإنتاج، و الإستثمار في الصناعة التحويلية، أما تربية الخيول والإبل فسيتم تدعيمها من خلال تشجيع توالد السلالات المحلية وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.
- منح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد إنتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل إقتناء العتاد الموجه لإنجاز المعاصر وقدرات تخزين الإنتاج وتوضيبه، كما يستفيد إنتاج التمور وتصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل وتجديدها، وبناء وحدات التوضيب والتصدير.
- رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الزراعة بتكوين المهندسين والتقنيين في الفروع والمهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، بالإضافة

إلى إستفادة التعاونيات الفلاحية وتعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في إطار الإندماج المهني المرتبط بالقطاع الزراعي.[1]

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2015-2019):

أولا. مضمون المخطط

ان المسعى الذي تم اعتماده في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الاطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير ،وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي:

أ. المحافظة على جهود تدعيم و توسيع القاعدة الإنتاجية،بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة و تقوية المكننة و ترقية الصيد التقليدي المسئول و تثمين المنتجات الفلاحية و الغابية و الصيدية.

ب. مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل،والتسيير العقلاني وتوفير احسن لعوامل ووسائل الانتاج، مع اعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية والريفية والصيدية ، وتطوير إنتاج أغذية الماشية و تطوير تربية المائيات البحرية و في المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه و الزراعات الصناعية.

ج. تقوية الحماية و حفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات و معالجة الأحواض المائية المنحدرة و تعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، و إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال و تقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة. كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني و المقتصد للمياه، و الصيد المسؤول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية و تطوير وسائل الوقاية و مكافحة التلوث البحري.

[1] محمد لمين علوان، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الجزائري مرجع سبق ذكره، ص ص 140- 141

د. تقوية اليات الدعم والتاطير للانتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الافات والكوارث الطبيعية، ووضع اجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية.

هـ. متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الادارة الفلاحية ، وادارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني. [1]

ثانيا. اهداف البرنامج الخماسي 2015-2019:

أ. **الفلاحة وتربية المواشي:** سعت الدولة الى تحقيق مستويات من الانتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الاساسية وهي كالاتي:

- **67**.3 مليون قنطار من الحبوب.
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة.
- 10.2 مليون قنطار من التمور.
- 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء.
- 5.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء.
- 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج.

وهذا بتجسيد اليات التنفيذ عن طريق عملية مواصلة مشاريع القطاع في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000.000 هكتار من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات و العتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا.
- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة و البقوليات و المحاصيل الخضرية و البقول العلفية و شتائل الأشجار والكروم.

[1] السياسة الحكومية في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، تقرير وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر، 2015، ص ص 4-5

- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر،إعادة تهيئة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة.
- تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية و الاسطبلات ، توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات الخاصة بحلب الأبقار و التبريد.
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع و مخازن تبريد).

ب. **الصيد وتربية المائيات:** ان الهدف الرئيسي هو رفع الانتاج الوطني الى200.000 طن من منتجات الصيد و تربية المائية، ومن اجل تحقيق ذلك سعت الدولة الى وضع اليات تنفيذ تتمثل فيمايلي:

- المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية و مصايد الأسماك الداخلية و أحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء.
- انجاز و تهيئة و توسيع و استلام 38 مشروع لتطوير الموانئ و ملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح).
- انجاز 45 بنية تحتية لاستلام و تسويق المنتجات الصيدية بالجملة.
- انجاز و تنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني.
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة و استغلال المرجان.

ج. **الغابات والأحواض المائية المنحدرة:** اهتم البرنامج الخماسي بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية، وتمثلت اليات تنفيذها على النحو التالي:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار ،تابعة ل (10) ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.

- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار،بما في ذلك 1.3 مليون هكتار سيتم معالجتها.
- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر و الغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار.
- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس و إدراج الأصناف محل اهتمام السكان.[1]

[1] السياسة الحكومية في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، تقرير وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 5-7

المبحث الثالث :الوضع العام للانتاج الزراعي في الجزائر (2010-2017)

اشتهرت الجزائر منذ القدم بانتاجها الزراعي الـوفير وتنوع محـاصيلها وقدرتـها على الانتاج الذي يغطي احتياجات السكان، مما يمكنها من التصدير لبعض المنتجات الزراعية لكن هذا الانتـاج يتصف بالتذبذب و عدم الاستقرار، الا انه يتجه نحو الزيادة و التطور في السنـوات الاخيرة وهذا ما سنتطرق اليه.

المطلب الاول: انتاج الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية في الجزائر

أولا. إنتاج الحبوب والبقول الجافة

تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، وذلك خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017 ،حيث تحتل مساحة الحبوب بمعدل سنوي قدره 40 ٪ من المساحة الزراعية المستغلة.

الشكل رقم (2-4): متوسط انتاج الحبوب والبقوليات الجافة للفترتين (2000-2009)-(2010-2017)

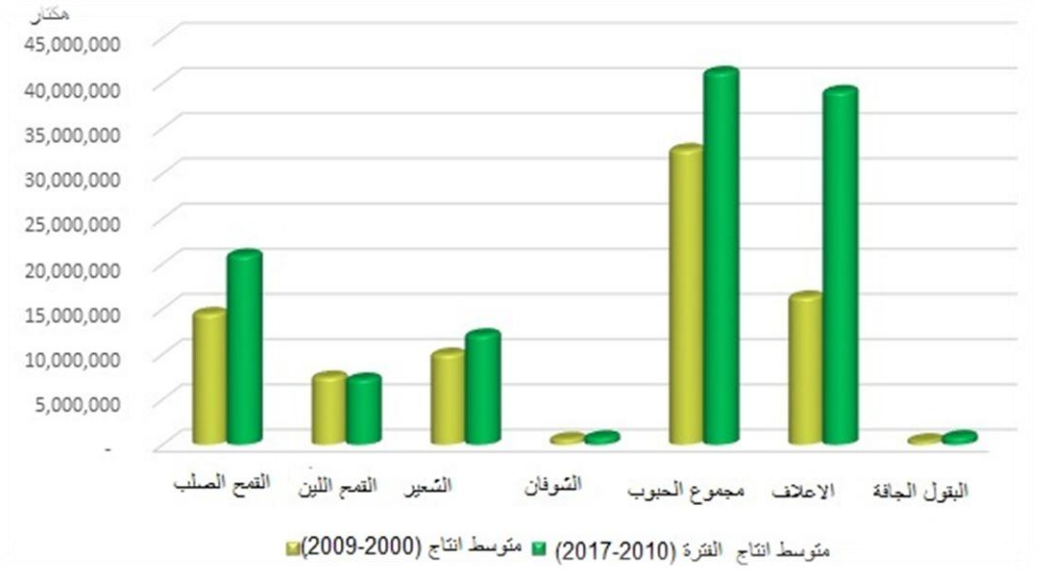

❖ **المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3.200.930 هكتار ، منها القمح الصلب والشعير اللذان يشغلان غالبية هذه المساحة ، وذلك بنسبة 74 ٪

من إجمالي مساحة الحبوب، وخلال الفترة 2010-2017 ، وصلت هذه المساحة في المتوسط إلى 3.385.560 هكتار، وهو تطور بنسبة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).[1]

يقدر إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار في المتوسط ، بمعدل زيادة قدره 26 ٪ مقارنة بعقد 2000-2009 عندما قدر متوسط الإنتاج بـ 32.6 مليون قنطار.

يتكون الإنتاج بشكل رئيسي من القمح الصلب والشعير ، اللذين يمثلان على التوالي 51 ٪ و 29 ٪ من إجمالي إنتاج الحبوب في المتوسط 2010-2017.[2]

ومن هذا المنطلق نلاحظ، على الصعيد الاقتصادي بان قيمة انتاج الحبوب لـ 2018 بلغت 220.257 مليار دينار جزائري، حيث يمثل القمح الصلب منها 141.776 مليار دينار وتمثل قيمة شعبة الحبوب 7.5 % من قيمة الانتاج الفلاحي الاجمالي في 2017، ويصل الاستهلاك الوطني الى حوالي 251 كغ للفرد سنويا.

وسجلت قيمة انتاج الحبوب خلال الموسم الحالي ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 135.302 مليار دينار في 2017 الى 220.257 مليار دينار في سنة 2018، اي مايعادل نسبة ارتفاع تقدر ب 63 % بالنسبة للموسم السابق.

و تخص شعبة الحبوب تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية الوطنية بمساحة 3.5 مليون هكتار، توفر 600.000 منصب شغل يضاف اليها عدد المؤسسات الناشطة في قطاع تحويل الحبوب، وفي مجال التحويلات الاولية (مطاحن الحبوب والدقيق)، وكذا في ميدان التحويلات الثانوية (مصانع الحلويات والعجائن الغذائية).[3]

---

[1] www.madrp.gov.dz،2019/03/20،17.30

[2] www.madrp.gov.dz ، 2019/03/20، 18.00

[3] كلمة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،الندوة الصحفية حول حصيلة الحصاد والدرس 2017-2018، الجزائر، 2018، ص 4

ثانيا. المحاصيل الصناعية: تتعلق المحاصيل الصناعية بشكل رئيسي بالطماطم الصناعية والتبغ ، ويبلغ متوسط المساحة السنوية المخصصة لها خلال الفترتين 19،830 هكتار بالنسبة للتبغ ، تبلغ المساحة 4.850 هكتار في المتوسط خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (2-5): متوسط انتاج المحاصيل الصناعية للفترتين (2000-2009)-(2010-2017)

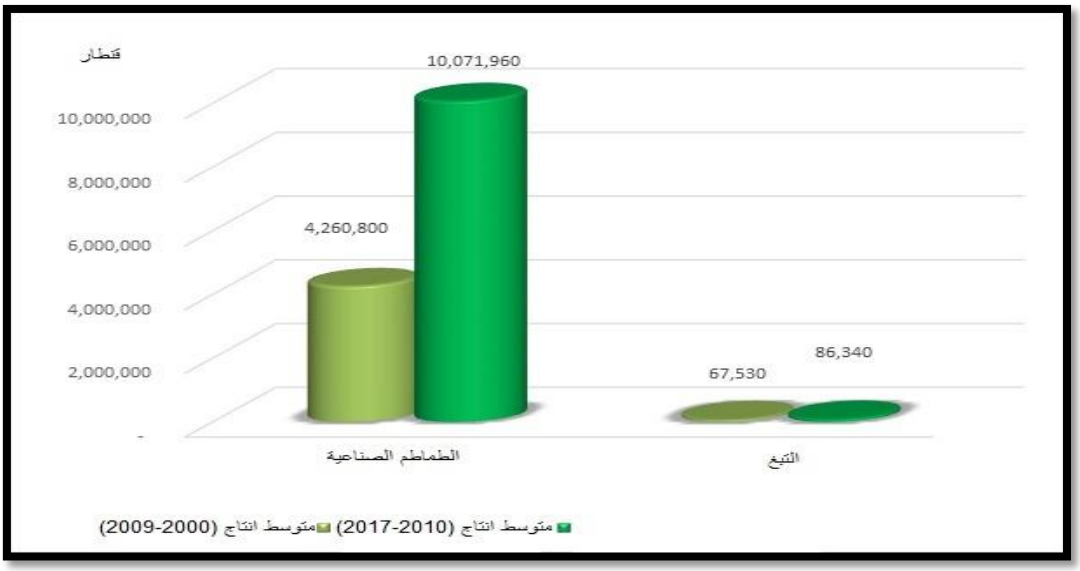

❖ **المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

من خلال الشكل نلاحظ ان إنتاج الطماطم الصناعية زاد زيادة كبيرة ، أي 136 ٪ نتيجة لتحسين الغلة ، والتي ارتفعت من حوالي 200 قنطار / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 قنطار / هكتار في 2010-2017.

الشكل رقم (2-6): المناطق الاكثر انتاجا للطماطم الصناعية

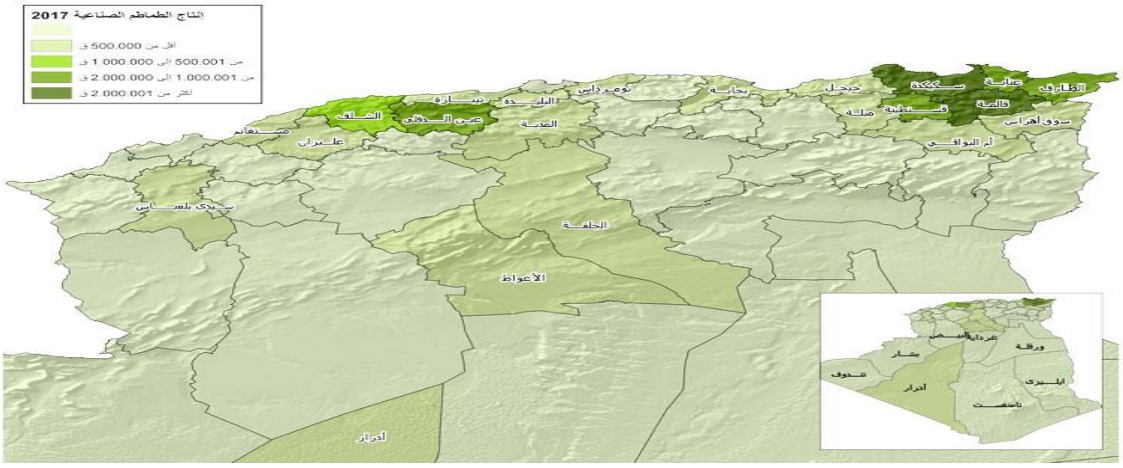

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

المطلب الثاني: انتاج الخضر والفواكه في الجزائر

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009، كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68٪-35 ٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و 2000-2009.

وزاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009.

بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة 143٪ و 102٪ على التوالي وهذا كم يبينه الشكل التالي:.[1]

الشكل رقم (2-7): متوسط انتاج الخضر للفترتين (2000-2009)- (2010-2017)

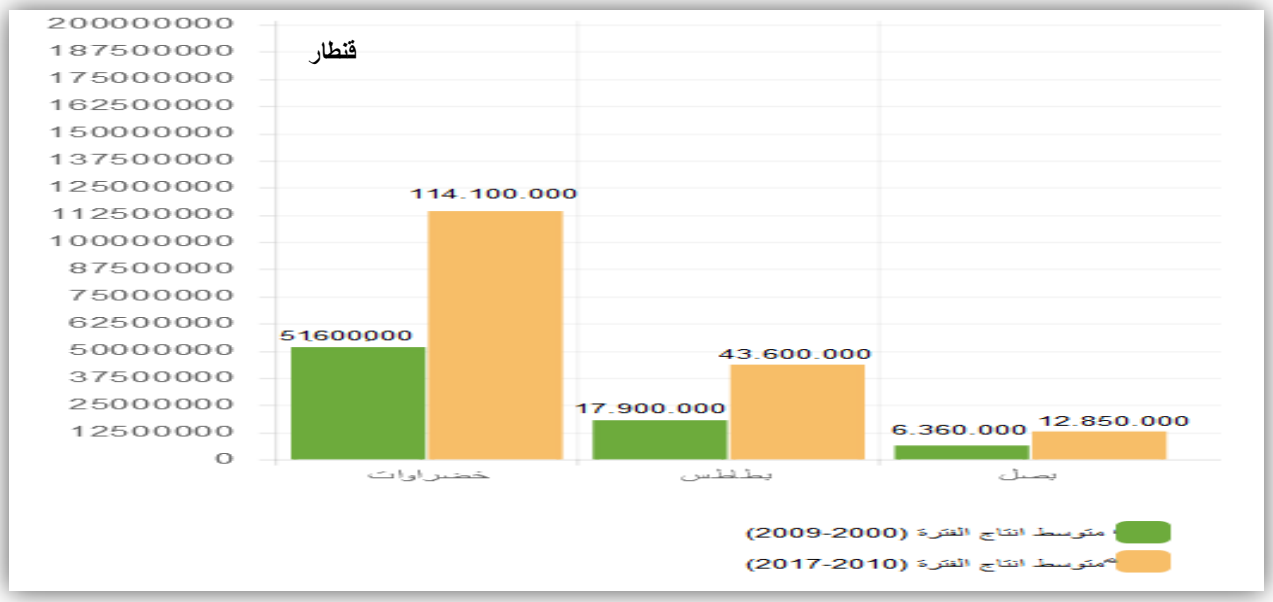

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

[1] www.madrp.gov.dz، 20/ 2019/03، سا 18.30

الشكل رقم (2-8): المناطق الاكثر انتاجا للخضر لسنة 2017

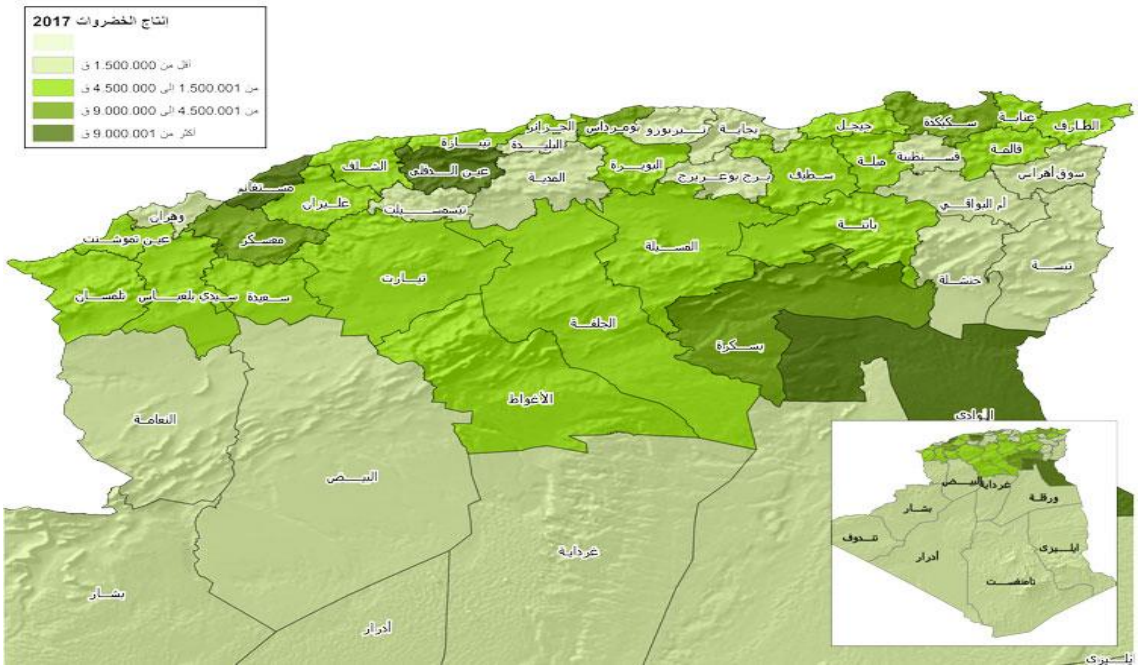

❖ **المصدر**:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

الاشجار المثمرة: خلال العقد 2000-2009 ، غطت البساتين الشجرية مساحة متوسطة تبلغ 396.480 هكتار، تم تخصيص 39 ٪ منها لبساتين الزيتون، و 30 ٪ لأشجار الفاكهة ، و 23 ٪ للبستان الفينيقي و 8 ٪ للفواكه الحمضية.

زادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47 ٪ مقارنة بعقد 2000-2009 ، الذي زادت مساحة شجرة الزيتون بنسبة 58 ٪ ، وبذور النواة بنسبة 56 ٪ ، 41 ٪ لفواكه الحمضيات و 20 ٪ لنخيل التمر، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في قطاعات التشجير خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل: فواكه ذات النواة 102٪- زيتون 99٪- الحمضيات 91٪- التمور 82٪

كما تحسن إنتاج العنب بشكل ملحوظ ، مع زيادة 75 ٪ في الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009 ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-9): متوسط انتاج الاشجار المثمرة للفترتين (2000-2009)-(2010-2017)

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

الشكل رقم (2-10): المناطق الاكثر انتاجا للتمور لسنة 2017

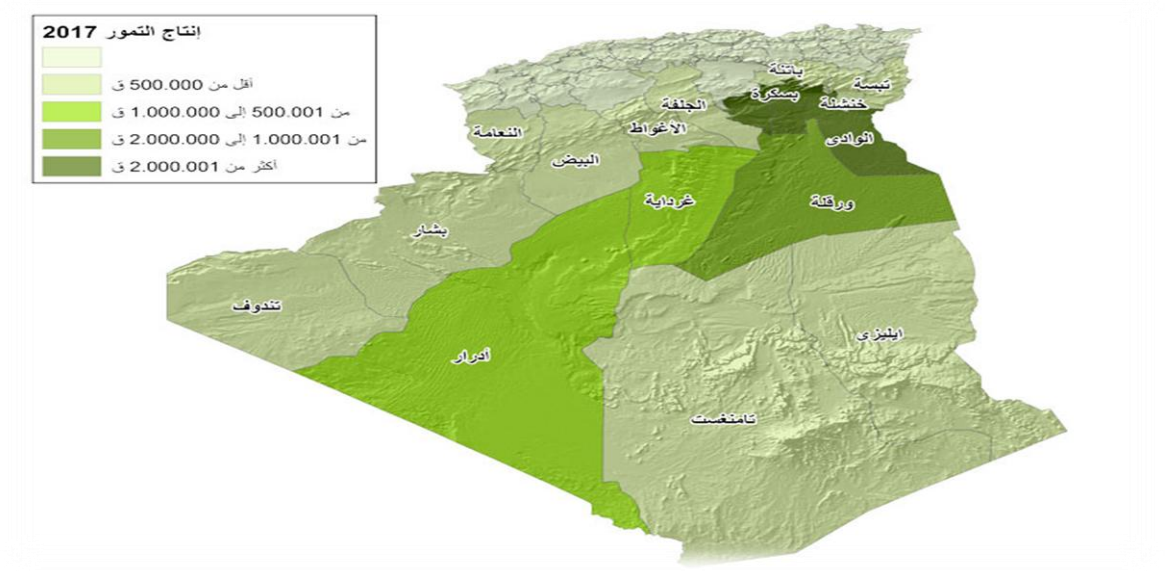

❖ **المصدر:وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

المطلب الثالث: انتاج اللحوم والاسماك والحليب في الجزائر

أولا. الماشية: تهتم المزارع في الجزائر بـ 05 انواع رئيسية وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، حيث بلغ العدد الإجمالي للأنواع مجتمعة خلال العقد 2000-2009 ، حوالي 24.5 مليون رأس ، ارتفع هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017 ، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال الفترة 2010-2017 ، تمثل الأغنام 78٪ من إجمالي الماشية ؛ مايعادل 26.4 مليون رأس ، تأتي في المرتبة الثانية ، الماعز (14 ٪) تمثل 4.8 مليون رأس ، تليها الأبقار، التي يبلغ عددها 1.9 مليون رأس (بما في ذلك 52 ٪ من البقرات الحلوب) التي تمثل 6 ٪ من اجمالي الماشية.

تمثل أعداد الإبل والخيول على التوالي 1٪ و 0.5٪ من إجمالي الأرقام.

والشكل التالي يوضح الفرق ما بين الفترة 2000-2009 والفترة 2010-2017:

الشكل رقم (2-11): متوسط انتاج الماشية للفترتين (2000-2009)- (2010-2017)

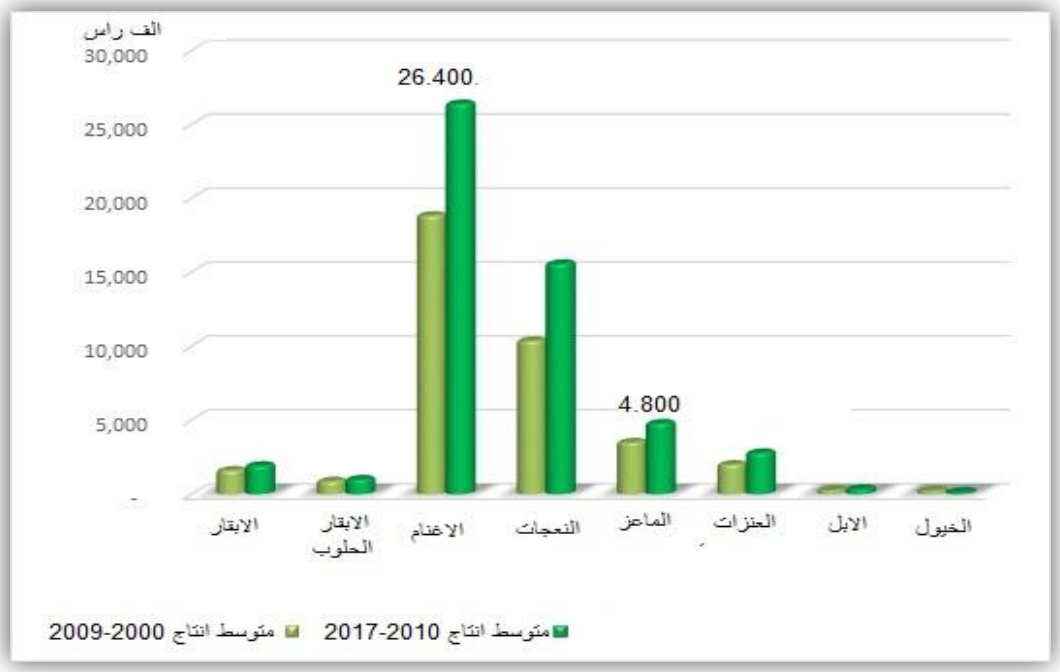

❖ **المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

ثانيا. انتاج اللحوم: قدر إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار في المتوسط خلال الفترة 2010-2017 ، بزيادة قدرها 55 ٪ مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار)، كما ازدادت اللحوم البيضاء زيادة حادة خلال الفترة 2010-2017 بمعدل نمو بلغ 109٪ بالنسبة للفترة 2000-2009.

ويبلغ إنتاج البيض للاستهلاك في المتوسط السنوي (2010-2017) 5.7 مليار وحدة ، أي بتطور 76 ٪ مقارنة بالعقد الماضي.

اما فيما يتعلق بالعسل ، فقد ارتفع الإنتاج بشكل حاد ، من حوالي 25000 قنطار في المتوسط في الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 57000 قنطار في المتوسط في 2010-2017 ، بتطور 128٪.

وقدم قطيع الغنم في المتوسط خلال الفترة (2010-2017) 334.970 قنطار من الصوف بتطور 54 ٪ مقارنة بالعقد السابق، كما ارتفع انتاج الحليب في الفترة 2010-2017 بـ 69% مقارنة بالعقد 2000-2009.

الشكل رقم (2-12): تطور الانتاج اللحوم بين الفترة (2000-2009) والفترة(2010-2017)

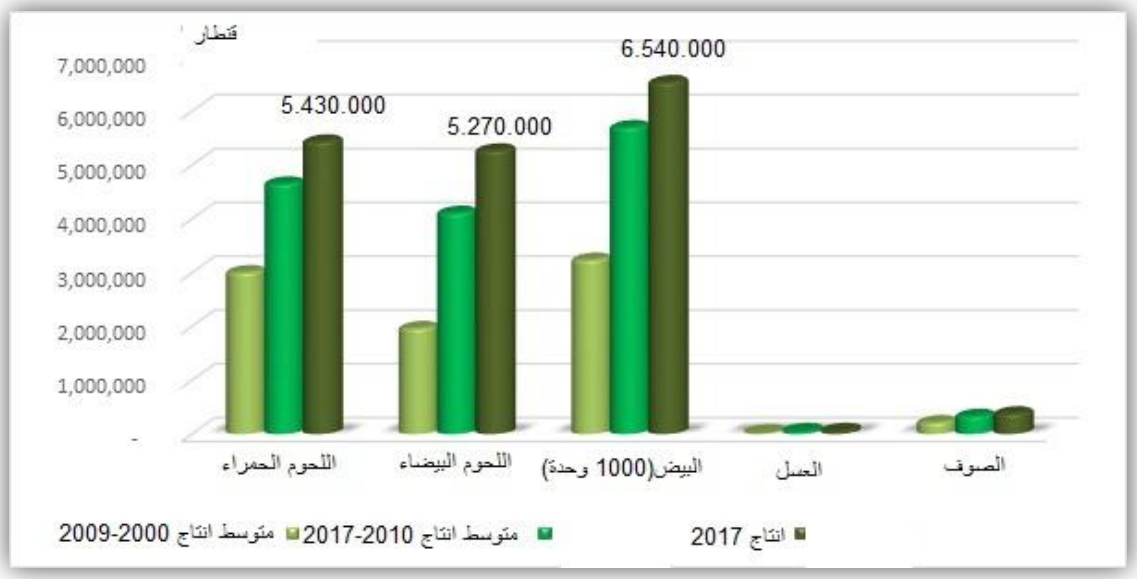

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

الشكل رقم (2-13): مناطق انتاج اللحوم الحمراء لسنة 2017

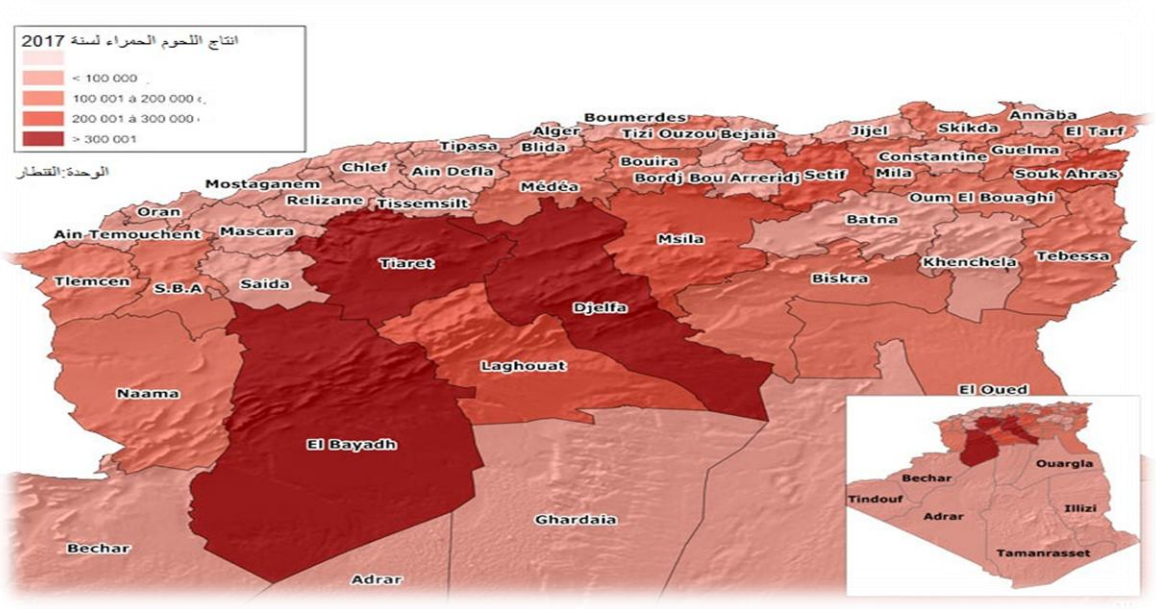

❖ **المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**

الجدول رقم (2-2): انتاج الحليب والاسماك في الفترة مابين 2009-2016

الوحدة:(الف طن)

السنة	متوسط الفترة 2009-2013	2014	2015	2016
الاسماك	**117**	**100**	**105**	**127**
الحليب	**2.973**	**3.649**	**3.895**	**3.719**
العسل	**5،02**	**5,70**	**6,60**	**7,13**
البيض	**243**	**152**	**168**	**167**

❖ **المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات منظمة العالمية للزراعة والتغذية**

ثالثا. الصيد البحري :اضف الى صيد الاسماك فان هناك زيادة معتبرة في الإنتاج ميزت نشاط تربية المائيات ، حيث تم تحقيق فائض يفوق 1.527 طن ما بين الفترتين، بمعدل نمو 187٪. هذا الأخير هو نتيجة مباشرة لإطلاق العديد من الاستثمارات في مجال تربية المائيات في مختلف الشعب، التي تجاوز إنتاجها 4200 طن في عام 2017، كما شهد نشاط صيد سمك التونة خلال الفترة (2010-2017) توسعا ملحوظا ، حيث انتقل متوسط الإنتاج من 271 طن خلال الفترة (2000-2009) إلى متوسط 403 طن خلال الفترة (2010-2017)، أي بفارق 132 طن. بقي أن نشير إلى أن الكميات المصطادة من سمك التونة لسنة 2017 فاقت 1.046 طن، كما عرف رقم الاعمال الخاص بنشاط إنتاج الصيد البحري تطورا ملحوظا ما بين الفترتين ، بمعدل نمو يزيد عن 50٪، كما أن معدل النمو المسجل في عام 2017 مقارنة بعام 2016 قد تجاوز عتبة 11٪ ، والمقدر ب 36 مليون دينار جزائري.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في النهوض بالاقتصاد الجزائري

– ولاية تيارت نموذجا –

مقدمة الفصل

لا يزال القطاع الزراعي قطاعا اساسيا في بناء اقتصاد الدول، وهو قطاع رائد للتنمية الاقتصادية، اذ تعتبر الزراعة على مد العصور مصدر رزق غالبية السكان، زيادة على ذلك فقد يساهم بقدر معتبر في دعم الدخل القومي والصادرات اذا ما استغلت كامل الامكانيات والفرص المتاحة بالبلاد، فهو يساهم كذلك في توفير الغذاء وإنتاج مواد الخام المستغلة في القطاعات الاقتصادية الاخرى وتمكينها من الازدهار والنمو.

ونظرا لتكامل التنمية الزراعية والتنمية الاقتصادية من حيث اهدافهما، فيجب النظر الى القضايا المتعلقة بهما بمنظور شامل ومتكامل.

المبحث الاول: بطاقة تقنية للولاية

تعتبر ولاية تيارت حلقة وصل بين الجنوب والشمال وهذا نظرا لموقعها الاستراتيجي حيث يحدها من الشرق كل من ولايتي الجلفة والمدية، ومن الغرب كل من ولايتي معسكر وسعيدة، من الجنوب ولايتي الاغواط والبيض، ومن الشمال ولايتي غليزان وتيسمسيلت.

المطلب الاول:التقسيم الاداري والجغرافي

بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد[1] وبمقتضى القانون 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتضمن قانون الولاية[2]، فإن ولاية تيارت تضم 42 بلدية تنشطها 14 دائرة مبينة حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (3–1) : دوائر و بلديات ولاية تيارت

الرقم	الدائرة	بلديات الدائرة	طبيعتها	بعدها عن مقر الولاية (كلم)
01	تيارت	تيارت	فلاحية	/
02	الدحموني	الدحموني، عين بوشقيف	فلاحية رعوية	14
03	السوقر	السوقر، الفايجة، سي عبدالغاني، توسنينة	فلاحية رعوية	25
04	عين الذهب	عين الذهب، الشحيمة، النعيمة	سهبية	69
05	عين كرمس	عين كرمس، جبيلة الرصفة، مادنة، مدريسة، سيدي عبد الرحمان	فلاحية رعوية	60

[1] الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 1984/02/07، ص 139
[2] الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 2012/02/29 ، ص 05

06	فرندة	فرندة، عين الحديد، تاخمرت	غابية فلاحية	51
07	مهدية	مهدية، عين دزاريت، الناظورة، السبعين	فلاحية رعوية	45
08	حمادية	حمادية، بوقرة، الرشايقة،	فلاحية رعوية سهبية	56
09	قصر الشلالة	قصر الشلالة، سرغين، زمالة الامير عبدالقادر،	فلاحية رعوية سهبية	116
10	مدروسة	مدروسة، ملاكو، سيدي بختي	فلاحية رعوية	26
11	مشرع الصفا	مشرع الصفا، الجيلالي بن عمار، تاقدمت	فلاحية رعوية	29
12	الرحوية	الرحوية، قرطوفة	فلاحية	42
13	واد ليلي	واد ليلي، سيدي علي ملال، تيدة	رعوية	24
14	مغيلة	مغيلة، السبت، سيدي الحسني	فلاحية رعوية	48

❖ **المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا على المرسوم التنفيذي.**

المطلب الثاني: الامكانات الزراعية للولاية

اولا.الموارد الطبيعية:

أ. **التضاريس والارض** : بمساحة 20.050.05 كم² تزخر الولاية بموارد طبيعية هامة منها 1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية منها 707.622,45 هكتار صالحة للزراعة، 420.330 هكتار مسالك وطرقات وعرة و 326.000 هكتار من الحلفة، و 154.200 هكتار من المناطق الغابية، و نظرًا لموقعها الجغرافي، يبدو أن ولاية تيارت تشكل حلقة وصل مهمة بين عدة ولايات ومنطقة اتصال بين الجنوب والشمال، حيث يوضح مداها الغير المتجانس، منطقة جبلية إلى الشمال، السهول العالية في المركز و المساحات شبه القاحلة جنوب ولاية، هذا يدل على مجموعة متنوعة من المناظر الطبيعية والتضاريس .[1]

الشكل رقم (3–1): تقسيم الاراضي الفلاحية لولاية تيارت

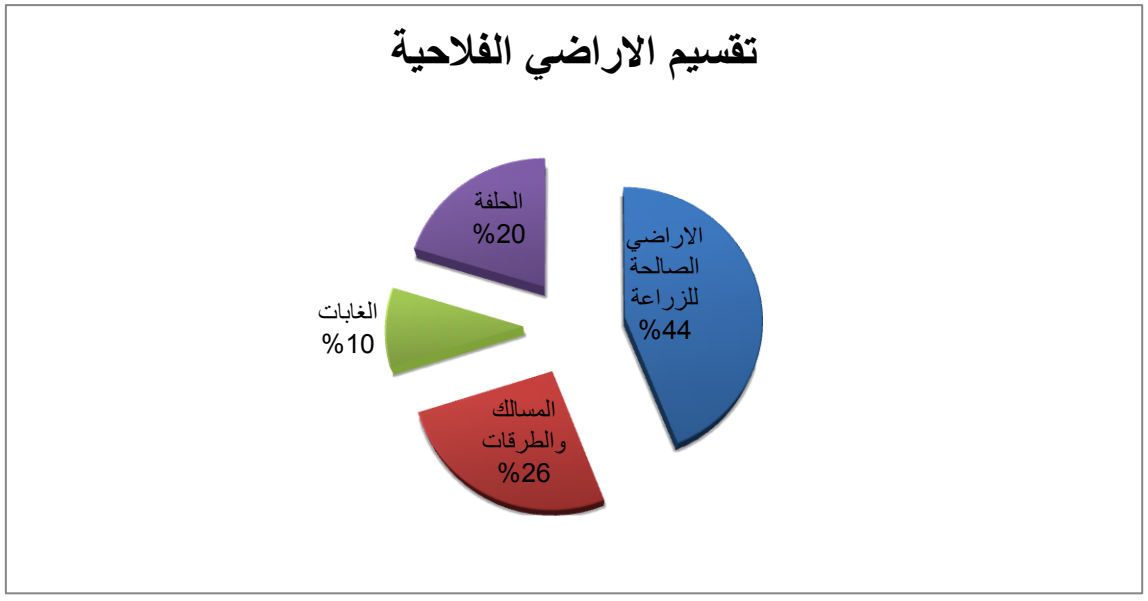

❖ **المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية**

[1] الدليل الاحصائي لولاية تيارت، فصل الفلاحة، 2018،

كما تزخر ولاية تيارت بموارد هامة من المعادن والكلس والصلصال للآجر والقرميد والرمل الكرواتزي للطحن والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرقات والرمل للبناء.[1]

كما تتوفر الولاية على مخازن للحبوب متمثلة في 38 نقطة تخزين متوزعة على 03 بلديات تيارت، فرندة ومهدية بقدرة تخزين تصل الى 2.454.000 قنطار مع وحدات تخزين احتياطية تصل قدرتها التخزينية الى 520.000 قنطار مما يجعلها غير كافية لاستيعاب كل انتاج الولاية من مختلف الحبوب.

ب. **المياه:** ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا، كما تحتوي على 17 خزان مائي طبيعي بقدرة استيعاب تقدر ب 10.04 مليون متر معكب، اضف الى ذلك 03 سدود بقدرة تخزين تقدر ب 100 مليون متر مكعب ، كما تحتوي على 3.052 وحدة تنقيب مياه جوفية و 3130 بئر ، و يبلغ طول شبكة الوديان للولاية 1938 كيلومتراً ، منها 889 كم للوديان الدائمة و 1049 كيلومتر للوديان المتقطعة ، والوديان الرئيسية هي: واد الطويل، العابد، مينا ، ونهر واصل.

كما تحتوي الولاية على 43 برج مائي بقدرة تخزين تقدر ب 14.200 متر مكعب و 115 خزان مائي بقدرة استيعاب تقدر ب 117.785 متر مكعب تتوزع على شبكة المياه الصالحة للشرب يقدر طولها ب 1536 كم .[2]

ثانيا.الموارد البشرية: تزخر الولاية بالطاقات البشرية، اذا يقدر عدد السكان بـ 988.139 نسمة ، مقسمة الى 498.649 ذكور ، و 489.490 اناث ، حيث يقطن 168.082

[1] مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.

[2] احصائيات مقدمة من طرف مديرية الموارد المائية لولاية تيارت.

نسمة في المناطق الريفية اي ما نسبته 17 % من عدد السكان الكلي وهذا حسب احصائيات 2018،[1]

الوحدة : 1 نسمة **الجدول رقم (3–2): تقسيم السكان حسب المدينة والريف لسنة 2018 لولاية تيارت**

الدوائر	سكان المدينة	النسبة المئوية لسكان المدينة	سكان الريف	النسبة المئوية لسكان الريف	المجموع الكلي
تيارت	238 590	99	2 410	1	241 000
الدحموني	33 716	81	8 018	19	41 734
مدغوسة	29 949	80	7 407	20	37 356
مغيلة	8 111	55	6 566	45	14 677
السوقر	96 609	76	30 064	24	126 673
عين الذهب	31 849	67	15 789	33	47 639
قصر الشلالة	81 814	86	13 173	14	94 987
فرندة	107 274	90	11 608	10	118 882
الرحوية	27 216	71	11 289	29	38 505
عين كرمس	43 349	75	14 649	25	57 999
مشرع الصفا	22 136	79	5 769	21	27 905
مهدية	52 153	79	13 448	21	65 601
حمادية	30 010	60	20 068	40	50 078
واد ليلي	17 282	69	7 823	31	25 105
المجموع	**820 057**	**83**	**168 082**	**17**	**988 139**

❖ **من إعداد الطالبين اعتمادا على المرسوم التنفيذي.**

ومن أجل التكوين الحسن وضمان نتائج ايجابية في القطاع الفلاحي، قامت الولاية على توفير فروع لعدة مراكز ومعاهد بحث وتكوين متخصصة في مجال الفلاحة تتمثل في:

- المعهد التقني للزراعات الواسعة **ITGC** ببلدية السبعين
- المركز الوطني لاعتماد ومراقبة البذور والنباتات **CNCC** ببلدية تيارت

[1] احصائيات مقدمة من طرف مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية تيارت.

- المركز الوطني للتلقيح الصناعي والتحسين الوراثي **CNIAAG** ببلدية تيارت.
- المعهد الوطني لتربية الحيوانات **ITELV** ببلدية قصر الشلالة.
- مختبر تحسين بذور البطاطس ببلدية السبعين.
- المعهد التقني لزراعة أشجار الفواكه والكروم **ITAFV** ببلدية مهدية.
- المعهد العالي للري وتصريف التربة **INSID** ببلدية قصر الشلالة.
- المحافظة السامية لتطوير السهوب **HCDS** ببلدية عين الذهب.[1]

المطلب الثالث: المصالح الفلاحية للولاية

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23 يونيو 1990 وتقوم بتطوير المصالح الفلاحية في الولاية وتنفيذ جميع التدابير التي من شانها تأطير النشاطات الفلاحية في اتجاه تنمية الطاقات الموجودة، وتكلف بهذه الصفة، بمايلي:

- السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي.
- ضماتن تفتيش النشاطات البيطرية والصحة النباتية ومراقبتها.
- تنظيم سير حملات المحاربة ذات المصلحة الوطنية ومراقبتها.
- تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة
- استعمال الادوات والتدابير التي تتطلبها سياسة الحفاظ على الاراضي الفلاحية والزراعية الغابية والرعوية.

[1] معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

- وضع وسائل الاحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها واعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام.
- اقتراح جميع التدابير أو الاعمال الضرورية لاعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ التدابير المقررة.
- تحديد اهداف التنمية الفلاحية في الولاية والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك.
- الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي.[1]

وهي تضم 05 مصالح و12 مكتب موزعة كالتالي:

1)مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات وتضم 03 مكاتب:

- مكتب الاستصلاح والتنظيم العقاري.
- مكتب ترقية الاستثمارات ومتابعة المشاريع
- مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية

2)مصلحة الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية وتضم 02 مكتبين :

- مكتب الاحصائيات الفلاحية.
- مكتب التحقيقات الاقتصادية.

3)مصلحة المفتشيات البيطرية والصحية النباتية وتضم 02 مكتبين :

- مكتب المفتشية البيطرية.
- مكتب مفتشية الصحة النباتية

4)مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني وتضم 03 مكاتب :

[1] الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 1990/07/28، ص 871

- مكتب النتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية
- مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والارشاد
- مكتب التنظيم والتقييس.

5)مصلحة ادارة الوسائل وتضم 02 مكتبين :

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.
- مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.

أضف الى ذلك، فالمديرية مدعمة بإطارات أخرى متمثلة في :

- 08 مستشارين تقنيين في الفلاحة.
- 03 مكلفين ببرنامج الارشاد الفلاحي.
- 02 خبيرين في الزراعة.

وحتى يتسنى لمصالح المديرية التقرب اكثر من الفلاحين والمزارعين استوجب ذلك وضع 14 قسما فرعيا موزعة عبر كل دوائر الولاية يضم مكتب الاحصائيات والتحقيقات ، ومكتب دعم الانتاج.[1]

[1] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1991/03/25 المتضمن شروط التعيين في المناصب العليا للمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

المبحث الثاني : السياسات التمويلية المتبعة بالولاية ومساهمتها في التنمية المحلية

القطاع الزراعي على غرار باقي القطاعات يحتاج الى راس المال، وباعتباره من اهم القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، فلقد عملت الدولة بصفتها وصية على هذا القطاع الى احداث قروض تمويلية، منها ماهو متبع في ولاية تيارت، سيتم التطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الاول: قرض التحدي

اولا. تعريفه : هو قرض استثماري مدعم يمنح من اجل تربية المواشي و لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ، سواء تلك المملوكة للخواص او تلك التابعة لأملاك الدولة، يوجه هذا القرض الى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في اطار الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقد حددت قيمته ب 01 مليون دينار جزائري للهكتار فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية، وبشان خصوصيات القرض فان اجال التسديد متوسطة الاجل اذا تصل الى 07 سنوات وتمتد الى غاية 15 سنة، وذلك بدون فائدة للسنوات الثلاثة الأولى لتحدد النسبة 01 % بداية من العام الرابع، وترتفع الى 3 % في العامين السادس والسابع من عمر المشروع، وسيكون بإمكان الاشخاص المعنويين والطبيعيين الاستفادة من القرض بشرط ان يكونوا حائزين على دفتر الاعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وان يكون ذلك في اطار ملكية خاصة او في اطار تنازل.

❖ **الملف المطلوب للاستفادة من قرض التحدي:**

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلادية اصلية.
- نسخة من بطاقة الهوية .
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- بطاقة او شهادة فلاح.
- عقد ملكية او قرار امتياز.
- الفواتير النموذجية.
- قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده.
- رخصة البناء للمنشات المراد انجازها داخل المستثمرة.
- الاعتماد الصحي بالنسبة لحظائر الدواجن والمواشي المراد انشاؤها.
- رخصة مصالح الري لحفر الابار في حالة ما اذا كان هذا الاخير ضروري.[1]

❖ **المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:**

أ- **فيما يتعلق باشغال التهيئة وحماية الاراضي:**

- الصرف والتطهير
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة

[1] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة خميس مليانة، 2017،ص 42.

- وضع مصدّات الرياح
- التعديل
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية
- فتح الأراضي الفلاحية
- جلب الطاقة الكهربائية

ب– عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار
- إنجاز أحواض لتخزين المياه.
- تجهيز مضخات المياه.
- إنشاء شبكات توزيع المياه.
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
- تصليح المضخات الموجهة للإستعمال الفلاحي.

ت– وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية".
- الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية.
- قلع النباتات التي عمّرت طويلا.
- عمليات تطعيم النباتات.
- اقتناء العتاد الفلاحي.
- اقتناء وسائل النقل الخاصة.

- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

ث–إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

- إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع.
- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية.
- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.[1]

ثانيا. عدد المستفيدين من قرض التحدي:

جدول رقم (3– 3): قروض "التحدي" الممنوحة خلال الفترة (2013–2018) لولاية تيارت

الوحدة: دينار جزائري

السنة	عدد المستفدين	مبلغ الاستثمار 10 [6]
2013	26	75.800.000
2014	86	332.100.000
2015	92	228.720.000
2016	121	309.395.000
2017	68	437.221.000
2018	84	689.000.000

❖ **المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

1 وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية « BADR »

من خلال الجدول نلاحظ ان 2013 هي سنة انشاء هذه الصيغة الجديدة من القروض لتمويل المشاريع الفلاحية حيث كان الاقبال ضعيفا مقارنة بالسنوات الموالية، حيث بلغ عدد المستفدين 26 بمبلغ استثماري قدر بـ : 75.800.000دج، وبلغ ذروته سنة 2016 بـ: 121 مستفيدا بمبلغ استثماري قدره 309.395.000دج وهذا راجع الى التحفيز عن طريق عمليات الارشاد الفلاحي والتكوين المتبعة من طرف الدولة، زد على ذلك تخصيص أكثر من 1500 مليار دج خلال الخماسي 2015–2019.

الشكل رقم (3–2): مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض التحدي خلال الفترة 2013–2018 لولاية تيارت

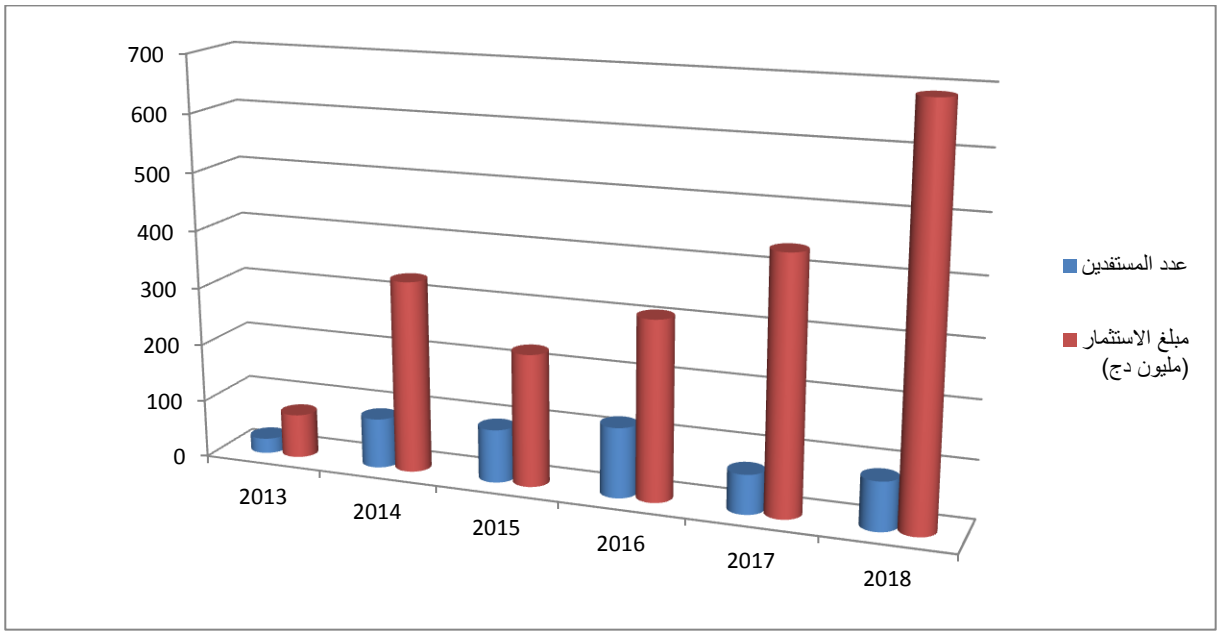

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**

مع العلم ان خلال الفترة اربعة الاشهر الاولى من سنة 2019 بلغ 28 مستفيد بمبلغ استثمار مقدر بـ: 224.321.000 دج.

❖ **المطلب الثاني: القرض الرفيق**

اولا. تعريفه: يعد من افضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الزراعي ، حيث يعتبر قرضا موسميا يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة، ويشمل هذا القرض نشاط الزراعة بشتى انواعها (حبوب، خضر، فواكه) ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، ونشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات ، فيديراليات او وحدات مصالح فلاحية، وعن المجالات الاستثمارية التي يشملها القرض الذي اختير له اسم "الرفيق" ليكون أحسن رفيق للفلاح، يشير البيان الى اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور وشتائل، أسمدة ومواد صحية نباتية بالإضافة الى اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات من أعلاف ووسائل الشرب الخاصة بتربية مختلف الأصناف من الحيوانات، ومنتجات أدوية بيطرية، مع مساعدة كل الصناعيين في المجال الفلاحي باقتناء التجهيزات الضرورية لتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ووسائل تحسين نظام السقي من خلال الاقتصاد في المياه، اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار، بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة القبب، مع مساعدة كل من ينوي تهيئة الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض[1].

[1] ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 42

❖ **الملف المطلوب للاستفادة من قرض الرفيق:**

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلاد اصلية.
- شهادة اقامة.
- نسخة من بطاقة الهوية.
- بطاقة او شهادة فلاح.
- بيان يثبت حق الانتفاع او ملكية للمستثمرة.
- الفواتير النموذجية.
- طاقة تعريفية للمستثمرة.
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

❖ **الشروط المطلوبة للاستفادة من القرض الرفيق:** فقد تقرر إعتماد ثلاثة شروط للفلاح أو المربي الراغب في الاستفادة من هذا النوع الجديد من التمويل ويتعلق الأمر بأن يلتزم المستفيد من "قرض الرفيق" بتسديده في أجل لا يتجاوز سنة واحدة على أن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل الوزارة بدفع الفوائد بدلا عنه، وكذا الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط. وفي حالة عجز الفلاح أو الموال عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمدد بستة أشهر إضافية في حالة الظروف القاهرة مثل الجفاف أو الفيضانات، سيفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة على القرض ولن يستفيد المتأخرون من قروض جديدة.

ثانيا. عدد المستفدين من قرض الرفيق:

جدول رقم (3–4): قروض "الرفيق" الممنوحة خلال الفترة (2010–2018) لولاية تيارت

الوحدة: دينار جزائري

السنة	عدد المستفدين	المبلغ
2010	1358	308.250.000
2011	1078	294.620.000
2012	1129	382.192.000
2013	1153	451.000.000
2014	1647	542.000.000
2015	1708	577.000.000
2016	1528	648.000.000
2017	1149	521.650.000
2018	1233	604.800.000
2019 الى غاية 04/30	1449	858.700.000

❖ **المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المستفدين من هذا القرض ثابت نوعا ما ، مما يفسر سلاسة اجراءات المنح ، غير ان مبلغ الاستثمار في تزايد مستمر حيث بلغ 858.700.000 دج خلال اربعة الاشهر الاولى من سنة 2019.

الشكل رقم (3–3): مقارنة بين عدد المستفدين ومبالغ الاستثمار لقرض الرفيق خلال الفترة 2010–2019

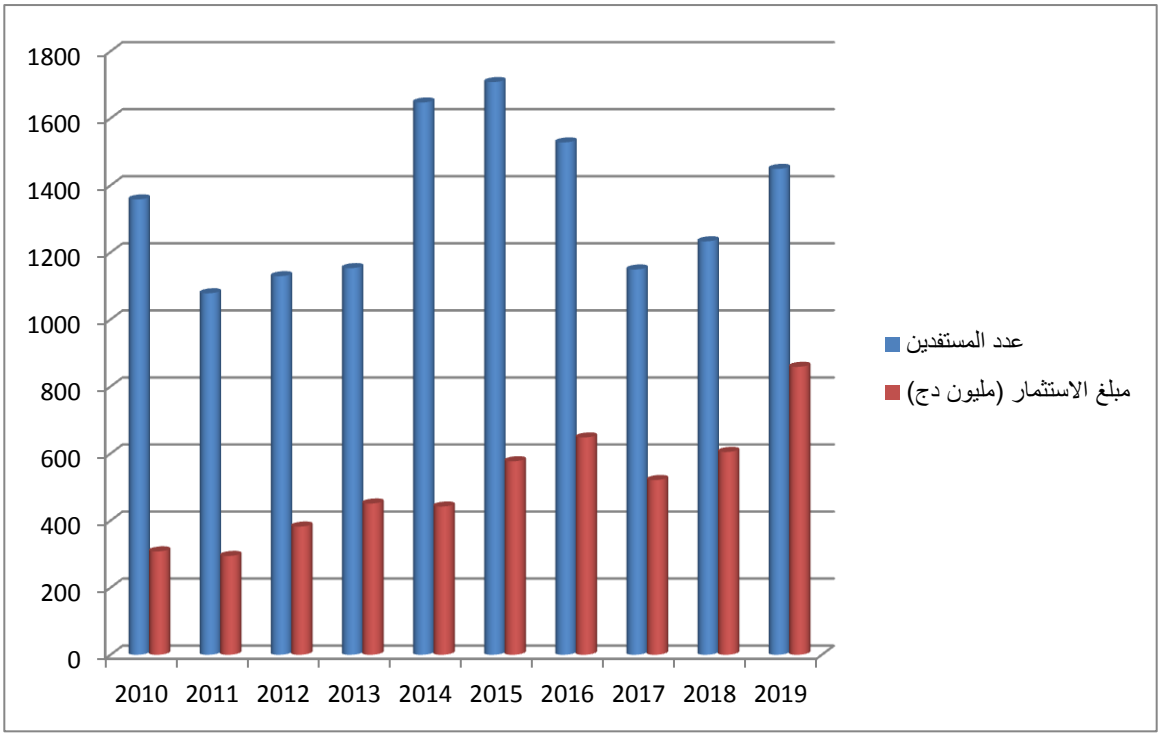

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**

المطلب الثالث: قروض الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

اولا. تعريفه: في اطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بانشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، يمول البنك في اطار هاته البرامج انشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء المملوكة للخواص او تلك التابعة للاملاك الخاصة للدولة، وقدرت مدة القرض من 5 سنوات الى 8 سنوات من ضمنها مدة التاجيل، لايسدد خلالها المستفيد لا راس المال ولا الفائدة، ويبدا احتساب مدة 8 سنوات بعد

حصول المعني على اخر صك بنكي لانجاز مشروعه، ثم بعد ذاك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية « ANSEJ– CNAC » بدون فوائد من تسديد القرض مما يجعل مدة القرض 13 سنة.

❖ **المشاريع المؤهلة للاستفادة من القرض:**

- اشغال تحضير تهيئة وحماية الاراضي.
- تطوير السقي الفلاحي.
- انشاء، تجهيز، عصرنة المستثمرات الفلاحية.
- تدعيم قدرات الانتاج.
- تثمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي.
- حماية وتطوير الثروة الحيوانية.
- اقتناء عوامل ووسائل الانتاج.
- انجاز المنشات بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.
- الانتاج الحرفي.

❖ **الملف المطلوب للاستفادة من القرض:**

- نسخة من شهادة الدبلوم أو المؤهل المهني أو أي وثيقة أخرى تشهد بالمعرفة
- نسخة واحدة من قسيمة المؤهل المهني.
- بطاقتي إقامة.
- الألتزام بخلق 03 فرص عمل دائمة بما في ذلك المستثمر المعني في الشركة عندما يكون عمر المسير أكثر من سنة 35 وأقل من أو يساوي 40 سنة في وقت تقديم النموذج.

- نسخة من وثيقة التسجيل المحدثة ، الصادرة عن خدمات وكالة التتشغيل بولاية المعني كطالب للعمل.
- فاتورة شكلية للمعدات (بجميع الضرائب المدرجة) ورأس المال العامل.
- فاتورة أولية للتأمين متعدد المخاطر أو تأمين جميع المخاطر للمعدات وجميع الضرائب الشاملة TTC.
- تقدير ميزانية تهيئة المبنى (بما في ذلك جميع الضرائب) إن وجدت.
- نسخة من عقد المستثمر، المورد الذي تم استكماله وتوقيعه من قبل الطرفين[1].

ثانيا. عدد المستفدين من قروض ANSEJ–ANGEM–CNAC

جدول رقم(3–5): قروض "ANSEJ–ANGEM–CNAC" الممنوحة خلال الفترة (2010–2018)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	ANSEJ		ANGEM		CNAC	
	المستفدين	المبلغ	المستفدين	المبلغ	المستفدين	المبلغ
2010	229	958 000 000,00	60	24.500.000	210	559.760.000
2011	392	1 196 000 000,00	58	21.650.000	296	692.930.000
2012	679	1 616 000 000,00	134	47.334.000	445	911.880.000
2013	324	1 187 000 000,00	61	26.286.000	241	537.565.000
2014	439	1 831 000 000,00	278	135.700.000	130	336.485.000
2015	457	2 108 000 000,00	74	35.570.000	238	673.575.000
2016	66	313 800 000,00	41	234.339.000	27	80.814.000
2017	105	555 000 000,00	23	13.242.000	27	89.930.000
2018	210	1 214 000 000,00	26	16.550.000	75	272.685.000
2019	28	138 780 000,00	13	7.970.000	68	333.350.000

❖ **المصدر: معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR**

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المستفدين من القروض التمويلية في ميدان الفلاحة عبر جهاز ANSEJ يتصدر عدد المستفدين مقارنة بالأجهزة الاخرى (CNAC.ANGEM) ، وباعتبار هذا الجهاز موجه لفئة الشباب (18–35 سنة) يتضح لنا ان هاته الفئة لها اهتمام بمجال الفلاحة ، حيث بلغ عدد المستفدين 2929 خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية افريل 2019.

الشكل رقم (3–4): مقارنة عدد مستفدي اجهزة ANSEJ–ANGEM–CNAC

خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية افريل 2019

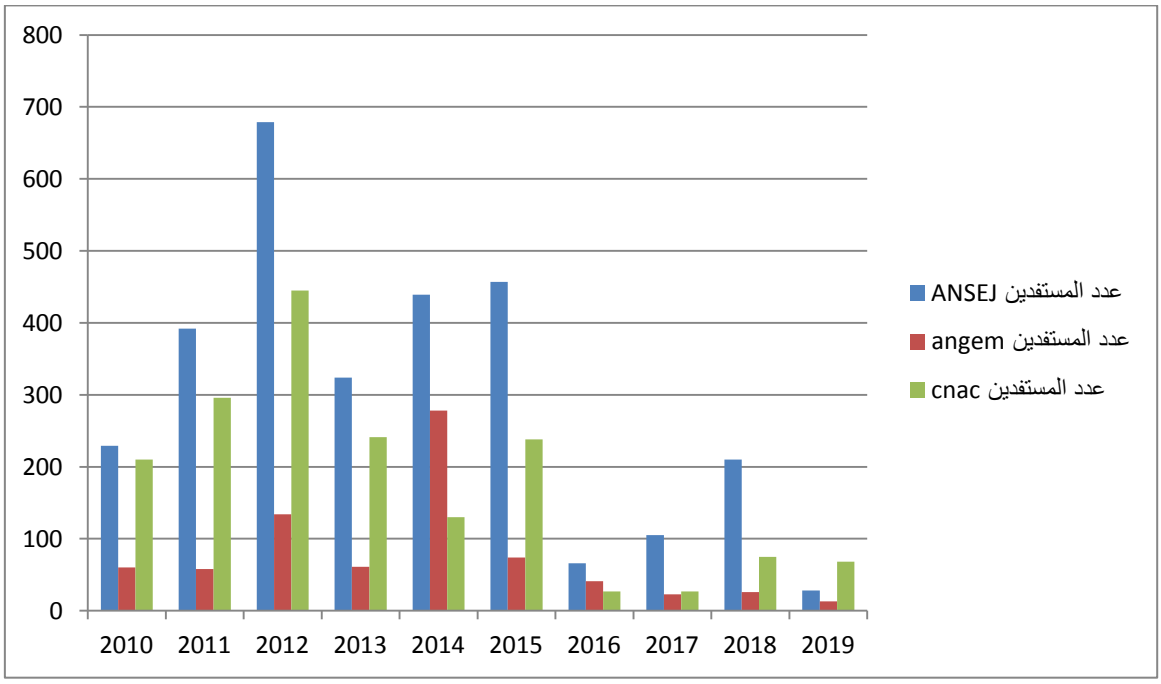

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا المعطيات المقدمة من الوكلات**

الشكل رقم (3–5): مقارنة مبالغ الاستثمار لاجهزة ANSEJ–ANGEM–CNAC

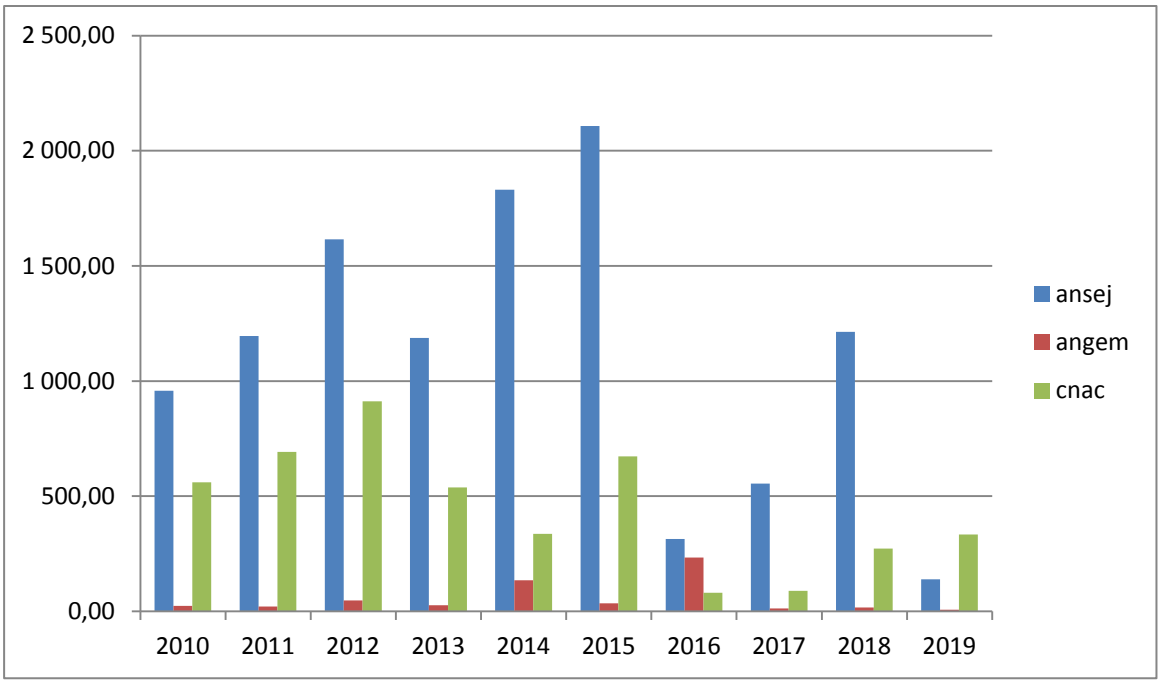

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (3–5)**

❖ **تدابير الدعم الفلاحي :**

زيادة على السياسات التمويلية المذكورة اعلاه، اقرت الدولة عدة اجراءات لدعم القطاع الفلاحي نذكر منها:

- اعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية.
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب.
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل).
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)
- تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد "الزراعية – الغذائية" من الرسوم الجمركية عند الإستيراد.

- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر.
- إخضاع المنتجات الأتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7٪ وهي مبيدات الحشرات و الفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛ والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.
- تطبيق معدل تخفيض قدره 7٪ من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك.

المبحث الثالث: النموذج التنموي المحلي للقطاع الزراعي بالولاية

اشتهرت ولاية تيارت بطابعها الرعوي وانتاجها الزراعي الوفير وتنوع محاصيلها وقدرتها على الانتاج الذي يغطي احتياجات السكان، مما يمكنها من تغطية حاجيات لبعض الولايات المجاورة من المنتجات الزراعية لكن هذا الانتاج يتصف بالتذبذب و عدم الاستقرار، الا انه يتجه نحو الزيادة و التطور في السنوات الاخيرة وهذا ما سنتطرق اليه

المطلب الاول : شعبة الحبوب، البقول الجافة، الخضروالفواكه

اولا.شعبة الحبوب والعلف: تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في المساهمة المحلية، وذلك خلال الفترة 2010–2018 كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3–6): تطور انتاج الحبوب والاعلاف في الفترة 2010–2018

الوحدة: القنطار

السنة / المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
شعبة الحبوب									
القمح الصلب	1659742	1010395	2.280.600	2127500	1579000	1770600	1150000	1904000	2488000
القمح اللين	1195480	480500	1.280.400	1070500	480700	630000	312000	500000	847410
الشعير	1516939	444344	1.650.000	2743000	850000	989400	1155400	1115200	2350000
الشوفان	201430	70262	149.000	182220	90300	80000	124200	80800	129184
شعبة العلف									
العلف الجاف	2135000	1050000	1502900	1524600	746600	501400	2002520	519200	1325478
العلف اللين	590000	314300	372555	475400	203400	166800	276010	176000	380000

❖ **المصدر: من الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

و قد ارتأينا دراسة نتائج المواسم الثلاث الاخيرة وهذا لتوفر المعلومات الخاصة بالانتاج والمساحة والمردودية ،حيث نلاحظ تطور المساحة والانتاج مما نتج عنه مردود مرتفع خلال الفترة ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7): كمية الانتاج بشعبة الحبوب

المنتوج	2016–2015			2017–2016			2018–2017		
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
شعبة الحبوب									
القمح الصلب	65575	1150000	17,53	121667	1904000	15,64	133838	2488000	18,58
القمح اللين	30300	312000	10,29	48000	500000	10,41	63987	847410	13,24
الشعير	87573	1155400	13,19	106212	1115200	10,49	137968	2350000	17,03
الشوفان	10083	124200	12,31	8080	80800	10	9293,5	129184	13,90
شعبة العلف									
العلف الجاف	87417	2002520	22.90	25960	519200	20	26524	1325478	49.97
العلف اللين	8124	276010	33.97	8000	176000	22	7000	380000	54.28

❖ **المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من الجدول رقم (3–7) نلاحظ ان انتاج القمح الصلب تضاعف ما بين موسم (2015–2016) وموسم (2017–2018) ليصل الى 2.488.000 قنطار وهذا بسبب تضاعف مساحة الانتاج لتصل في موسم (2017–2018) الى 133.838 هكتار، بينما بلغت نسبة انتاج القمح اللين 270% مقارنة مابين نفس الفترتين وشهد الشعير نفس الوتيرة بنسبة ارتفاع 203% ، أما بالنسبة للعلف فقد شهد الموسم (2016–2017) انخفاضا في الانتاج مقارنة مع المواسم الاخرى حيث بلغت الانتاج 25% بالنسبة لقيمة انتاج موسم (2015–2016)، وجدير بالذكر ان هذا المردود ينعكس بالايجاب على شبعة الانتاج الحيواني.

وحسب القائمين على القطاع بالولاية، فإن شعبة الحبوب ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي وهذا ما تصبوا اليه السياسات الزراعية التي سطرتها الدولة.

ثانيا. شعبة الحبوب الجافة

وتتمثل شعبة الحبوب الجافة في إنتاج الحمص، العدس والفاصوليا،..... إلخ والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3–8): تطور انتاج الحبوب الجافة في الفترة 2010–2018

الوحدة: القنطار

السنة / المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحمص	1010	474.40	812	1600	850	1700	2215	2800	2435
العدس	1910	1320	2000	5740	300	1400	46600	105000	76500
الفاصولياء	6000	4500	3000	–	500	360	–	44	–

❖ **المصدر: من الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

وقد قمنا بدارسة تحليلية للمواسم الثلاثة الاخيرة من حيث الانتاج، المساحة والمردودية وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(3–9): كمية انتاج الحبوب الجافة

المنتوج	2016–2015			2017–2016			2018–2017		
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
الحمص	342	2215	6.47	515	2800	5.41	399	2435	6.10
العدس	4400	46600	10.59	9650	105000	10.88	10226	76500	7.48
الفاصولياء	–	–	–	20	44	2.2	–	–	–

❖ **المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من الجدول رقم (3–9) نلاحظ ان انتاج مادة الحمص شهد ارتفاع محسوس في موسم (2016–2017) بعد ان استقر في الموسم الاخير بمحصول قدر بـ 2435 قنطار بمعدل مردودية 6.10 قنطار/هكتار هذا يدل على ان التراجع في استغلال مساحة اكبر لا يعني بالضرورة تسجيل مردودية اكبر وهذا راجع لاستخدام التقنيات الحديثة كالرش المحوري وانتقاء البذور.

ثالثا.شعبة الخضر والفواكه

تحضى هذه الشعبة بمكانة خاصة في التنمية المحلية لما لها من أهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإنشاء مناصب شغل وهذا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10) : تطور انتاج الخضر والفواكه

الوحدة: القنطار

السنة المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
شعبة خضر									
خضر منها:	3564200	3608010	3498614	4190169	3718183	4154600	4236515	4174272	4299161
طماطم	157500	143500	81000	78400	84000	90000	98000	95980	63000
بطاطس	1300350	1331500	1342774	1498369	1451643	1507700	1584500	1469312	1611891
شبعة فواكه									
المشمش	25655	40545	25440	25440	20000	31800	19875	19000	22040
تفاح	119790	207700	217750	195000	182200	144540	140000	140800	104000
اللوز	9660	8855	9700	8050	8050	21735	24200	16100	11700
العنب	22290	24800	26500	24000	22000	40200	32000	31800	42500
الزيتون	32850	48750	43200	35500	37700	37700	47600	47600	54800
اخرى	133357	189002	179278	151510	150374	157282	140327	134965	128822

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

وقد قمنا بدارسة تحليلية للمواسم الثلاثة الاخيرة من حيث الانتاج، المساحة والمردودية وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(3–11): كمية انتاج الخضروالفواكه

المنتوج	2016–2015			2017–2016			2018–2017		
	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
شعبة الخضر									
خضر منها:	12971	4236515	326.61	13455	4174272	310.23	13227	4299161	325.03
الطماطم	350	98000	280	350.5	95980	350	220	63000	286.36
البطاطس	5749	1584500	275.61	5363.5	1469312	273.95	5257	1611891	306.62
شعبة الفواكه									
المشمش	2487	19875	25	2491.5	19000	23.90	1163	22040	20
تفاح	3223	140000	43.58	3194	140800	44.24	2375	104000	52
اللوز	3092	24200	30.06	3094	16100	20	1032	11700	13
العنب	1028	32000	60.37	1029	31800	60	561	42500	80.18
الزيتون	8714	47600	17.12	8923	47600	17.12	4849	54800	15.80
اخرى	7586	140327	37	7579	134965	35.75	3966	128822	37.36

❖ **المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من خلال الجدول رقم (3–11)، نلاحظ انخفاض انتاج مادة الطماطم من 98000 قنطار في موسم (2015–2016) الى 63000 قنطار في موسم (2017–2018) وهذا راجع لتقلص المساحة المستغلة لإنتاج هذه المادة، أما فيما يخص انتاج مادة البطاطس فقد عرف تذبذب طفيف مع استقرار مردودية الانتاج.

اما بالنسبة لشعبة الفواكه فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في الانتاج ما عدا مادتي التفاح واللوز فقد عرفت انخفاضا سببه تقلص المساحة المغروسة ادى الى انخفاض مردودية الهكتار المغروس لأشجار اللوز.

المطلب الثاني : شعبة الانتاج الحيواني

أولا. الثروة الحيوانية: تعتبر هاته الشعبة في ثروة لا يستهان بها بالولاية لاعتبارها منطقة رعوية الى حد ما، ضف الى ذلك ان غالبية سكانها يمتهنون تربية الاغنام والأبقار وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(3–12): تطور الثروة الحيوانية

الوحدة : الرأس

السنة / الماشية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأغنام	1521107	1809684	2071424	2137563	2274030	2324350	2446209	2300756	2179348
منها خروف	814135	1030000	1211845	1202727	1387827	1443720	1647460	1677005	1541050
الأبقار	42400	43821	46468	48270	62376	71560	68317	55385	47159
منها الحلوب	23085	24283	26186	26500	31697	40830	39319	33005	27722
ماعز	150200	169100	223399	225000	193500	191250	219947	194876	183631
منها العنزة	80609	94600	114241	120000	122286	104000	129241	115431	109454
الدواجن منها									
دجاج اللحم	3334150	3228550	4574813	3837060	4328753	5202400	5550100	5778025	6330443
دجاج البيض	58750	67500	55845	77735	115156	94500	86124	100000	80700
ديك الرومي	132928	297035	340200	254110	190542	223000	321600	325000	338000
خلايا النحل	15696	15696	15750	8734	8067	7860	7622	7419	7977

❖ **المصدر: من الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–12) ان عدد الاغنام، الابقار والماعز عرف تطور ملحوظا خلال السنوات الستة الاولى وهذا نظرا لتحسن الظروف الطبيعية والتقنية أضف الى ذلك السياسات الزراعية المتبعة من طرف الدولة، إلا ان انتشار الامراض والأوبئة كالحمى القلاعية مثلا في السنوات الاخيرة أثر سلبا على الثروة الحيوانية مما أدى الى نقصها.

اما فيما يخص الدواجن فقد شهدت تضاعفا في اعدادها خصوصا دجاج اللحم الموجه للاستهلاك حيث بلغت نسبة تطوره خلال الفترة (2010–2018) ما يقارب 100% وقد

عرفت تربية النحل اندثارا ملحوظا في عدد خلايا النحل الذي قدر بـ:7977 خلية نحل سنة 2018 بعدما كان يبلغ 15696 سنة 2010.

ثانيا. الانتاج الحيواني:

باعتبار الولاية تملك ثروة حيوانية معتبرة فهذا يؤثر مباشرة في الانتاج الحيواني والذي نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–13) : الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية

الوحدة: القنطار

السنة / الانتاج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء (قنطار)	147000	150000	189298	228965	238012	266350	275943	311103	298923
منها:لحوم المواشي (قنطار)	104341	108775	150054	197889	205295	229660	236251	269588	265797
منها لحوم الأبقار (قنطار	27059	30219	28901	17971	19071	23430	27925	26894	20443
لحوم البيضاء (قنطار)	69935	–	122114	94003	95066	113700	117409	120505	134820
البيض (10^3 وحدة)	14100	14856	12349	15252	16691	22290	13687	18992	13936
العسل(كغ)	68000	72000	33835	34470	52728	52700	50400	32043	53982
الحليب (هكتولتر)	700000	750000	818440	909190	969260	1153200	1310964	1320920	1058943
الصوف (قنطار)	17000	17100	17761	21635	26992	21900	24843	24900	2584

❖ **المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت**

من الجدول رقم (3–13) نلاحظ بان الكمية المنتجة من اللحوم الحمراء عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010–2018) حيث بلغت ذروتها 311.103 قنطار سنة 2017، اما فيما يخص انتاج اللحوم البيضاء فقد عرف استقرار نسبي.

اما كمية المنتجات الحيوانية الاخرى على غرار البيض، العسل والصوف فقد عرفت تزايد متذبذب ما عدا كمية الحليب المنتجة فقد سجلت ارتفاع واضحا وقياسيا وهذا نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة باعتبارها اساسية فقد بلغت 1.320.920 هكتولتر سنة 2017 والتي تغطي احتياجات سكان الولاية.

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في إمتصاص البطالة بالولاية

يعتبر التركيب العمري للقوة العاملة في احد العناصر الاساسية للجانب النوعي في جميع القطاعات، وذلك لاختلاف مردودية العمل حسب السن وتعتبر الفترة مابين **25–54** من عمر العامل الفترة الديناميكية، التي يكون فيها العامل في اوج طاقته البدنية والخبرة المهنية المكتسبة، كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (3–14) : التركيب العمري النوعي

الفئة العمرية(سنوات)	المجموع	الاناث	الذكور
00 – 04	103 992	50 527	53 464
05 – 09	88 922	43 909	45 013
10 – 14	101 428	49 960	51 469
15 – 19	110 308	54 511	55 797
20 – 24	109 199	54 583	54 616
25 – 29	98 947	49 366	49 581
30 – 34	75 575	38 094	37 482
35 – 39	65 823	33 369	32 454
40 – 44	56 115	28 447	27 668

45 – 49	45 781	22 953	22 828
50 – 54	36 120	17 569	18 551
55 – 59	26 977	13 255	13 722
60 – 64	17 378	8 688	8 690
65 – 69	17 866	8 365	9 501
70 – 74	14 266	6 764	7 502
75 – 79	10 584	4 828	5 755
80 – 84	5 069	2 387	2 683
85 فما فوق	3 788	1 914	1 874
المجموع	988 139	489 490	498 649

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية**

ويقدر العدد الاجمالي للفئة الناشطة ب 309.096، منهم 280.522 نسمة كفئة عاملة، وعدد البطالين فقد بلغ 28.574 بطال اي بمعدل 9.24 % من اجمالي الفئة النشطة، وبلغ عدد طالبي العمل والشغل لسنة 2018: 45.647 طالب عمل، منها 33.416 ذكور و12.231 اناث.[1]

كما تم خلق 15.454 منصب شغل سنة 2018 موزعة على مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] احصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل

الجدول رقم (3–15): المناصب المنشئة لسنة 2018 والموزعة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجموع
الهيئات العمومية باستثناء الوظيف العمومي	93	129	222
الفلاحة	0	11020	11020
الاشغال العمومية	384	80	464
التجارة	903	0	903
الصناعة	1016	0	1016
مشاريع التنمية القطاعية والمجتمعية	10	1746	1756
مشاريع التنمية البلدية	0	73	73
المجموع	2406	13048	15454

❖ **المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية**

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الفلاحة يساهم بقدر كبير في انشاء مناصب شغل وان كانت مؤقتة حيث بلغت 11020 منصب شغل سنة 2018 ما يمثل 71% من اجمالي المناصب المنشأة لباقي القطاعات، وهذا راجع الى الرعاية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة من خلال عملية تمويل المشاريع ذات الطابع الفلاحي من أجل دعم وتحفيز الشباب للاقبال على هذا النشاط، وهنا تظهر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في التنمية المحلية.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل، فقد تبين ان الولاية تزخر بموارد زراعية ومائية وبشرية معتبرة زد على ذلك الامكانيات المالية المتمثلة في القروض، مما يستدعي مضاعفة الجهود من أجل التحقيق الامثل للأهداف اذ نلاحظ ان حصة كل 1000 نسمة من الاراضي الكلية الصالحة للزراعة تمثل 1627 هكتار غير ان حصتهم من الاراضي المستغلة لا تفوق 710 هكتار اي ما يمثل 43% فقط .

الخـــاتمــة

خاتـــمة :

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكا نها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء ، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، ونتيجة لهته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الزراعي الجزائري عبر مختلف السياسات والإصلاحات التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، وذلك من خلال الوقوف على معالمها ومدى مساهمتها في إرساء أسس متينة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء،

ومن خلال تتبعنا لأثر مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية .توصلنا إلى أن الفلاحة هي جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها.في حين أن التنمية المحلية هي العمليات التي تتضافر فيها جهود أفراد مجتمع المحلي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و من ثم تنية الاقتصاد الوطني. و لن يتأتى هذا إلا من خلال السياسات الفلاحية المنتهجة،كالتي سطرت من طرف الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بسياسة التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي ومن ثم تعميمه على بقية القطاعات .إلا أن هذه المرحلة فشلت نظرا

لنقص الكفاءة سواء العلمية أو حتى العملية للمورد البشري . لتأتي مرحلة الثورة الزراعية التي أعطت نتائج نستطيع القول عنها أيجابية . لينتعش بعدها الاقتصاد الوطني من خلال المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر ساهم في ذلك القطاع الزراعي بنسبة معتبرة.وانعكس هذا على المستوى المحلي بأخذ ولاية تيارت نموذجا إذ تضاعف الإنتاج تقريبا على مستوى جميع الشعب الفلاحية.إذ حققت هذه الأخيرة مردودا لابأس به انعكس على تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي على غرار شعبة الحبوب، الخضر، العلف، وأخيرا شعبة الإنتاج الحيواني .

اختبار الفرضيات:

على ضوء إشكالية الدراسة والأهداف المصاغة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: من المحتمل أن للزراعة نمط واحد ألا و هو النمط البدائي وهي خاطئة بدليل ما توصلنا اليه في الفصل الأول أن للزراعة أنماط متنوعة على غرار الزراعة الكثيفة، الواسعة، العلمية و المختلطة.

الفرضية الثانية: من المحتمل أن السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر كلها عرفت إخفاقا، و هي خاطئة و هذا ما أثبتناه في الفصل الثاني.

الفرضية الثالثة: من المحتمل أن يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي بصفة خاصة و تنمية و تطوير الاقتصاد

الجزائري بصفة عامة، وهي صحيحة بدليل ما توصلنا اليه في الفصل الثالث أن القطاع الزراعي من خلال الشعب الفلاحية المختلفة تساهم بشكل كبير و فعال في تحقيق التنمية المحلية و هي أحد ركائز الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

تتبعنا في هذا البحث اداء قطاع الزراعة في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني، واتخذنا ولاية تيارت كنموذج، حيث استخدمنا عدة معطيات من مصادر عدة وذلك ابتدءا من سنة 2010 الى غاية 2018، حيث اعتمدنا على تحليلها وفق احصائيات مستمدة من مديرية المصالح الفلاحية وتوصلت الدراسة الى العناصر التالية:

- اهتمت الجزائر بالتنمية الزراعية الحديثة من خلال برامج ومخططات تنموية انتهجتها، ابرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي مدعومة بسياسات تمويلية باعتبارها من اهم دعائم النمو الاقتصادي والمؤثرة على الانتاج والإنتاجية والنمو في الانتاج الزراعي كقرضي الرفيق والتحدي.
- تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع.

- لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الاستثمار الزراعي، لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات. الزراعية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

الاقترحات:

- تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية) والرأس مالية (المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي، ويبقى الشيء المطلوب استغلال هته الإمكانيات بشكل جيد وتأهيل اليد العاملة الزراعية وتحديث الوسائل الرأسمالية.
- استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب.
- إن الرفع من مستوى الإنتاجية الفلاحية، يقتضي بالضرورة إعادة النظر في منظومة البحث والتطوير للمنتجات الفلاحية، والتركيز على العامل التقني كمدخل مهم في العملية الإنتاجية.
- إن أهم العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الفلاحية، هو نقص المراقبة لكثير من المستثمرات الفلاحية التي تم إنشاؤها.

- لابد من استخدام أكثر للري الحديث، مما سيعمل على الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي، كما ينبغي التعامل مع ظاهرة الجفاف كمشكلة اقتصادية يجب إيجاد حلول لها.
- التأكد من الدعم المقدم للفلاحين، بحيث كثير من الدخلاء على القطاع هم من نالوا النصيب الأكبر من الأموال، في حين هم مزيفون.
- زيادة التعمق في إصلاحات مشاكل العقار الفلاحي، خاصة ما تعلق بأراضي العروش والشياع.

افاق الدراسة:

- الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي بالجزائر – دراسة قياسية –.
- مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في التنمية المحلية.

قائمة

المراجـــع

قائمة المراجع

الكتب

1. احمد مندور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مطابع الامل، بيروت، 1990
2. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية، الاردن، 2008،
3. جابر أحمد بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط1 ، 2014،
4. خالد الحامض، التخطيط الزراعي، مطبعة حلب، دط ،سوريا، 1986،
5. خلف بن سلمان بن صالح، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية، مكتبة الملك فهد، ج1، السعودية، 1995
6. دورين ويرنر،الاصلاح الزراعي بين المبدا والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب وحسن، دط ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1975
7. رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2013،
8. رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكادمية، القاهرة ، 1998
9. سالم توفيق النجفي، اشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، 1993،
10. صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981
11. عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003/2002،
12. عبد الوهاب مطر الداهري،اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، ط1، بغداد، 1969،
13. علي جدوع الشرفات، التنمية الإقتصادية في العالم العربي، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010،
14. كامل بكري واخرون، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية ، دط، بيروت، 1989

15. كلمة رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة، 28 فيفري 2009،
16. محمد عبد العزيز عجيمة، الموارد الإقتصادية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،،د.ط، بيروت، 1983،
17. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000،

الرسائل الجامعية

أ. **اطروحات الدكتوراه:**

1. أعمر زاوي ،استراتجية التنمية الفلاحية و أثرها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل "الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005
2. بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، اطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2004
3. غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه فرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012،
4. فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية،اطروحة دكتوراه،فرع اقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة، 2008.

ب. **رسائل الماجستير:**

1. اعمر سعيد شعبان، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وافاق،رسالة ماجستير،تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
2. بن اعمر الاخضر، اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

3. جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والاصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير،فرع التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005،
4. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير،قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية جامعة منتورين قسنطينة، ،2006،
5. عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر،رسالة ماجستير،تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2011

ج. **مذكرة شهادة الماستر :**

1.ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة خميس مليانة، 2017،

النصوص القانونية

1. الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 1984/02/07،
2. الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 2012/02/29،
3. الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 1990/07/28،
4. الدستور ،المادة 18،2016،

الملتقيات والدورات والمجلات والتقارير

1. الدليل الاحصائي لولاية تيارت، فصل الفلاحة، 2018،
2. السياسة الحكومية في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، تقرير وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر، 2015،
3. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37 ،2017،

4. بيدي مداني،الاعتماد المالي وتمويل الفلاحة الجزائرية،مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"،المجلد 01،جامعة الجزائر 03 ،2012،
5. كلمة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية،الندوة الصحفية حول حصيلة الحصاد والدرس 2018/2017، الجزائر، 2018،
6. محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر،المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزء 39 ،العدد 01،الجزائر،2001،
7. محمد امين علوان وحليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 2016/03 .
8. محمد بويهي، إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد ولتسيي والتجارة، العدد 2012/26.
9. منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)، تقرير سياسات الاسعار الزراعية القضايا والمقترحات، روما،1989
10. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2003،

الهيئات الحكومية

1. احصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية تيارت
2. احصائيات مقدمة من طرف مديرية الموارد المائية لولاية تيارت.
3. احصائيات مقدمة من طرف مديرية الصحة،السكان وإصلاح المستشفيات لولاية تيارت.
4. مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت.
5. معطيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت
6. وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية تيارت.

مواقع الانترنت:

1. www.anagriculture2018.dz
2. www.almaany.com
3. www.humanities.uobabylon.edu.iq
4. www.meteoblue.com
5. www.madrp.gov.dz
6. .www.ons.dz

الملخــص:

لقد أصبح موضوع قطاع الفلاحة محل اهتمام على المستوى العالمي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على المنتج الواحد بما فيها الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات، وما تعرض و يتعرض إليه هذا الأخير من هزات وتقلبات في الأسعار أثرت على مداخيل الدولة، لذا تتسارع حكومات الدول إلى وضع برامج وسياسات فلاحية لتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق التنمية المحلية، لهذا يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى مساهمة القطاع الفلاحي من خلال ميكانيزماته المختلفة في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري على غرار الشعب الفلاحية بمختلف أنواعها، توفير الغذاء، امتصاص البطالة....الخ. إذ توصلت الدراسة إلى أن هناك دور فعال يقوم به القطاع الفلاحي من خلال مساهمته في زيادة الناتج الوطني بصفة عامة وتحقيق التنمية المحلية بصفة خاصة و من ثم تطوير الاقتصاد الجزائري على العموم، ويتبين هذا جليا من خلال الدراسة التطبيقية على ولاية تيارت نموذجا .كما أوصت الدراسة على الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية.

Résumé:

Le secteur agricole est devenu une préoccupation mondiale, en particulier pour les pays dont l'économie dépend de l'exportation d'un produit unique. Parmi ces pays figure l'Algérie, qui demeure tributaire du secteur des hydrocarbures généralement soumis aux marchés et aux fluctuations des prix ayant pour conséquence l'affectation du revenu du pays. Ainsi les gouvernements se hâtent à mettre en place des mécanismes et des programmes agricoles pour palier à cet été de fait et ainsi assurer la sécurité alimentaire, l'absorption du chômage et assurer de ce fait le développement local. Le but de cette recherche est de mettre en exergue la contribution du secteur agricole à travers ses différents mécanismes dans le développement de l'économie algérienne à l'instar de la diversification des produits agricoles.

L'étude a révélé que le secteur agricole joue un rôle efficient de par sa contribution à l'augmentation de la production nationale et le développement de l'économie en général et à l'essor du développement local en particulier, comme en témoigne l'étude appliquée sur «le cas Tiaret». L'étude recommande, également, l'augmentation du volume des incitations destinées aux agriculteurs, en particulier dans les domaines du crédit agricole et de la sensibilisation.